تحليل سوسيولوجي لأبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة في ضوء السياسة النيوليبرالية والرأسمالية الحضرية

بحث اجتماعي ميداني

د/ سناء محمد على محمد أحمد (*)

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة في ظل السياسة النيوليبرالية والرأسمالية الحضرية، واعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدم مقياس أبعاد الاستدامة الاجتماعية لجمع البيانات الميدانية من عينة من سكان بعض المجتمعات الحضرية المغلقة بمحافظة القاهرة، وطبقت الدراسة على عينة عمدية قوامها (٤٠٠) مفردة من سكان بعض المدن المغلقة بمحافظة القاهرة.

ومن أهم نتائج البحث: أن هناك مستوى منخفضًا من بُعد العدالة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة، كما أن هناك مستوى متوسطًا من بُعد المشاركة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة، وهناك مستوى متوسط من بُعد التماسك الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة، وكذلك هناك مستوى مرتفع من بُعد الأمن الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة، بينما هناك مستوى مرتفع من بُعد الثقة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة، وأخيرًا هناك مستوى مرتفع من بُعد الانتماء الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

الكلمات المفتاحية:

المجتمعات الحضرية، الاستدامة الاجتماعية، المدن المغلقة

(*) أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة أسيوط .

A Sociological Analysis of the Dimensions of Social Sustainability Among Residents of Closed Cities in Light of Neoliberal Policy and Urban Capitalism

Dr. Sanaa Mohammad Ali Mohammad Ahmed

Abstract:

This research aimed to analyze the dimensions of social sustainability among residents of closed cities in light of neoliberal policy and urban capitalism. This research relied on the descriptive analytical method and the sample social survey method and used the measure of the dimensions of social sustainability to collect field data from a sample of residents of some closed urban communities in Cairo Governorate. This research was applied to Intentional sample consisting of (400) individuals from residents of closed cities in Cairo Governorate.

The results of the research found that there is a low level of the social justice dimension among residents of closed urban communities, and there is a medium level of the social participation dimension among residents of closed urban communities, and there is a medium level of the social cohesion dimension among residents of closed urban communities, while there is a medium level of the social security dimension Among residents of closed urban communities, there is a high level of social trust among residents of closed urban communities, and finally there is a high level of Social affiliation among residents of closed urban communities.

Keywords:

urban communities, social sustainability, closed cities

مقدمة:

في الآونة الأخيرة تزايد نمو المدن المُغلقة في الكثير من دول العالم، حيث بدأ نموها في الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن العشرين، وسرعان ما انتقلت هذه المدن إلى أوروبا وكندا وأمريكا اللاتينية والدول الأسيوية والإفريقية والعربية، وبرغم تعدد الأنماط العمرانية لهذه المدن من دولة لأخرى، إلا أنها غالبًا تتشابه في خصائصها وأهدافها، معبرة عن سمات النسق العمراني العالمي وأشكاله. وتعد المدن المغلقة جزءًا من الاتجاه العالمي لخصخصة المشروعات السكنية ونتاجًا لسياسات العولمة، حيث تطورت الاستثمارات في مجال الإسكان الفاخر بسرعة خلال العقدين الماضيين، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من المساكن لفئة النخبة الراقية، مع تشجيع السياسة الحكومية للقطاع الخاص على العمل والاستثمار في ذلك الميدان (Afify.H,2017: P.1). ويعبر انتشار هذه المدن المغلقة عن تنامى مجموعة من السياسات الليبرالية الجديدة التي تكون مقترنة بإعادة هيكلة اقتصادية ليبرالية تسعى إلى زيادة قوى السوق في قطاع الإسكان والتعمير، وتؤدى تلك المجتمعات إلى خصخصة الخدمات الاجتماعية الحضرية، وزيادة دور طبقة الأثرياء في تشكيل الملامح العمرانية للمدن (Ghonimi. I, et al.,2010: P.1).

وقد شهدت مصر في الآونة الأخيرة طفرة غير مسبوقة في نمو المدن المغلقة، فخلال فترة التسعينيات اتجهت مصر نحو الاقتصاد الحر نتيجة الضغوط الكبيرة التي مارستها المؤسسات الخارجية الكبرى، وبالأخص البنك الدولي، مما أدى إلى نمو هذه المجتمعات بشكل متسارع، وقيام الحكومة المصرية ببيع نسبة كبيرة من أراضيها الصحراوية وغير المأهولة بالسكان لشركات القطاع الخاص من أجل التوسع في مشروعات الإسكان، وتمويلها بمساعدة البنوك الحكومية والخاصة، وبذلك أسندت عملية تنمية وتخطيط هذه الأراضي إلى شركات الاستثمار العقاري. وقد تعددت الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت ظاهرة

المدن المغلقة، فبعضهم أشار إلى أهمية المدن المغلقة ودورها في تحقيق التنمية الحضرية، والنمو الاقتصادي، وتعمير الصحاري، وتخفيف التكدس السكاني في المجتمعات الحضرية، وتحقيق الخصوصية والأمان والحياة الاجتماعية المرفهة لفئات الطبقات العليا. وفى المقابل أشارت دراسات أخرى إلى آثارها السلبية في تحقيق التجزئة الحضرية، والتمييز الاجتماعي، وتفكك المجتمع طبقيًا وجغرافيًا، وخلق أنماط جديدة من العزلة والتهميش، ووضع خطوط فاصلة على أساس الثروة بين المناطق التي تملك والمناطق التي لا تملك، بشكل يعارض أهداف التنمية المستدامة بوجه عام والاستدامة الحضرية بصفة خاصة.

حيث انتشر مفهوم التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، والتي استطاع من خلالها مفهوم التنمية أن يتجاوز البعد الاقتصادي التقليدي، الذي اقتصر عليه لفترة طويلة من الزمن، ليضاف إليه البعد الاجتماعي والسياسي والبيئي، وأصبح محور اهتمام مشتركًا بين كافة العلوم الاجتماعية والإنسانية. وترجع بداية ظهور هذا المفهوم إلى علم الأيكولوجي كرد فعل للمشكلات البيئية الخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة الأنشطة البشرية والاقتصادية المتعددة. فالتنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الأجيال الحالية، دون المساومة على احتياجات الأجيال القادمة، بحيث تلبي احتياجاتهم من الغذاء والمسكن والملبس، وحق العمل والتعليم، والحصول على الخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية، فهي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار (سليمة ذياب، ٢٠٢١: ص٣٦).

وقد أصبحت التنمية المستدامة مؤشرًا رئيسًا لاستمرار البشرية، ومن أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تسعى إلى تطوير مجتمعاتها وتحديثها. وقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) لعام ١٩٨٠م الذي صدر تحت عنوان: «الإستراتيجية الدولية للبقاء»، ثم ظهر في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام

١٩٨٧م بعنوان «مستقبلنا مشترك» ويعرف كذلك بتقرير «بروند تلاند»، والذى عرفت فيه التنمية المستدامة بأنها: «القدرة على ضمان إشباع حاجات أجيال الحاضر بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة في المستقبل»(على جلبى، ٢٠١٣: ص٨٤). وفي عام ١٩٩٢م انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أو ما يسمى بـ «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو بالبرازيل، لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة، حيث اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وأبرز هذا المؤتمر كيف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة مترابطة ببعضها البعض وتنشأ معًا، وكيف أن النجاح في أحد القطاعات يتطلب العمل في القطاعات الأخرى لضمان الاستمرارية مع مرور الوقت. وعُقد بعد ذلك في عام ٢٠٠٢م مؤتمر «القمة العالمية للتنمية المستدامة» في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية (Mensah. J, 2019: P.21). وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥م أدرجت أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، والتي تغطى مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهى: (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين – المياه - الصرف الصحي – الطاقة – البيئة - العدالة الاجتماعية). وانبثق منها مفهوم الاستدامة الاجتماعية - محور حديثنا في هذا البحث-، والذي يضم مجموعة من المفاهيم ذات المضامين الحديثة التي تمثلت في «التمكين والمشاركة، والترابط المجتمعي، والاندماج الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والأمن الاجتماعي، والثقة الاجتماعية، والهوية الثقافية والانتماء، والمساواة بين الجنسين، والمسئولية المجتمعية، وتقليل آليات التهميش، وتحقيق جودة الحياة للبشر، وتمتع كل فرد بحقوق المواطنة كعضو في المجتمع». كما أطلقت مصر أجندة وطنية في فبراير عام ٢٠١٦ بعنوان «رؤية مصر ٢٠٣٠م»، تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة

المدى للدولة؛ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة، من أجل الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة.

وتتحدد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، فيما يلى: الارتقاء بجودة حياة المواطن، وتحسين مستوى معيشته، والقضاء على الفقر، وتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والتمكين، والمشاركة والمساواة، وتحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع، ونمو اقتصادي قائم على المعرفة والتحول الرقمي، وزيادة معدلات التشغيل، والاهتمام بالمعرفة والابتكار، ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية، وتحقيق نظام بيئي مستدام، قائم على الاستخدام الرشيد للموارد والطاقة المتجددة، وحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع، لتحقيق الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعزيز الريادة المصرية على المستويين الإقليمي والدولي، ودعم تعزيز الشراكات إقليميًا ودوليًا، وتحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٤: ص ص ١٨ -٢٠).

وبناءً على ما تقدم انطلقت فكرة هذا البحث لدراسة المدن المغلقة وقياس مدى توافر أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكانها في ضوء السياسة النيوليبرالية والرأسمالية الحضرية، من أجل فهم وتفسير طبيعة العلاقات والتفاعلات مع المجتمع المحيط المختلف في خصائصه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية عن هذه المدن.

أولًا– إشكالية البحث:

لا يشكل المكان بأي حال من الأحوال الحيز الجغرافي الذي يتواجد به البشر فقط، فكل مكان يطبع سكانه بقيمه وثقافته، تلك الثقافة التي تتشكل فيه ومن خلاله، والتي تطبع قاطنيه بطابع وسمات تميزهم عن غيرهم ممن ينتمون لأماكن أخرى (همت عبد العزيز، ٢٠٢١: ص١٩٩). فقد أوضح ابن خلدون تأثير المكان على

شخصية وسلوك البشر، وعلى نوعية وأنماط التفاعلات السائدة فيه، حينما أكد على أن الإنسان في المناطق الحضرية تغلبه مصلحته الشخصية ويميل إلى حب الحياة السهلة، وتنعدم فيه روح التضحية والعمل للمصلحة العامة، وذلك ما يضعف أواصر الجماعة والدولة، فيكون بذلك الاضمحلال والزوال (عبد الرحمن عزى، ٢٠٠٨: ص٢٥). حيث يرتبط المكان بسعادة الإنسان أو بشقائه وبؤسه، ففي بعض الأحيان يشعر الإنسان بالثقة والفخر، ويكتسب مكانة اجتماعية معينة بانتمائه الوطني والسكنى والعائلي لمكان ما، وفى أحيان أخرى قد يحدث العكس تمامًا (عبد المعبود عبد الرسول، ٢٠١٥: ص١٨٣) فيزداد اندماج الأفراد في المجتمع بشعورهم بالانتماء لمكان ما، وعندما تقل هذه المشاعر ويتم استبدالها بمشاعر الاستبعاد والغربة والانسحاب، يشعر الأفراد بعدم القدرة على الاندماج المجتمعي.

لذا انتشرت في الآونة الأخيرة المدن المسورة في مختلف دول العالم ومنها مصر، بسبب تفاقم مشكلات المدن وانعكاسها على الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية لسكانها، فأصبح هناك تمايز مكاني في المدن وفقًا لقيمة العقارات في المناطق السكنية المختلفة بها، واتجه الكثير من أفراد الطبقة العليا والطبقة فوق المتوسطة للاستقرار داخل مناطق لها مستوى سوسيواقتصادي متناسب مع قيمة العقارات بها، ومتوافق مع المكانة الاجتماعية لسكانها، بحثًا عن الرفاهية والأمان والبيئة الصحية والخصوصية والاندماج والتواصل مع فئات لها مكانة اجتماعية واقتصادية وثقافية عالية في المجتمع.

وفى ضوء ذلك أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن نمو المدن المسورة يؤدى إلى مظاهر عديدة من تفتت النسيج الحضري، وتفاقم الانقسام والتمييز الاقتصادي والاجتماعي بين سكان المجتمعات المسورة بالمدن الجديدة، وسكان المناطق العشوائية في الهوامش الحضرية.

وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسات عديدة، ومنها دراسة (Tanulku. B,2016) التي أكدت نتائجها على أن المجتمعات المسورة تتميز عادة بحدود

مادية ورمزية وصفت بأنها تعمق الفصل بين سكانها وسكان المناطق المحيطة، فهي جيوب معزولة للأثرياء تسمح لهم بالانفصال عن مجتمع المناطق الجغرافية الأوسع المحيطة بهم، وتزيد من التشرذم الاجتماعي والمكاني والخوف من الجريمة، وأن البوابات تعمل على زيادة الروابط المجتمعية والأمان داخل المجتمع المغلق مع تقليل الحركة الاجتماعية لسكان المدينة بشكل عام، فأصبحت المدن أكثر تجزئة وعدم مساواة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الحيز الحضري.

كما أكدت نتائج دراسة (Marafi. S, 2011: PP.2-6) على أن الخوف من الجريمة والعنف من أهم الأسباب التي دفعت حالات الدراسة إلى السكن في المجتمعات المسورة، وعلى الرغم من ذلك ما زالوا يشعرون بالذعر والخوف من الفقراء. ولا شك أن ذلك يتعارض ويتنافى مع مبادئ الاستدامة الحضرية بوجه عام، وأهداف الاستدامة الاجتماعية بصفة خاصة، التي تنادي بتحقيق التماسك بين طبقات المجتمع، والعدالة والمساواة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية الفعالة، والاندماج الاجتماعي، وتمكين البشر في مجالات الحياة كافة، وتحقيق الأمن النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والصحي، والغذائي، والمائي. والتي قد تفتقدها المجتمعات الحضرية في ظل تفاقم نمو تلك المدن المغلقة، ونقص الاهتمام بتطوير الأحياء الفقيرة والعشوائية، ونظرًا لأن الاهتمام بالبعد الاجتماعي في دراسات الاستدامة الحضرية قليل جدًّا، ويتطلب المزيد من البحث والدراسة بالمقارنة بالأبعاد الأخرى للاستدامة، كالبعد البيئي والاقتصادي. لذا يتحدد الهدف الرئيس لهذا البحث في تحليل أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة في ضوء السياسة النيوليبرالية والرأسمالية الحضرية، لإلقاء مزيد من الضوء على سكان تلك المدن في ضوء علاقاتهم بسكان المجتمعات المحيطة بهم.

ثانيًا - تساؤلات البحث:

يتحدد التساؤل الرئيس لهذا البحث في: «هل تتوافر أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة في ضوء السياسة النيوليبرالية والرأسمالية

الحضرية؟»، وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما مستوى بُعد العدالة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟

٢. ما مستوى بُعد المشاركة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟

٣. ما مستوى بُعد التماسك الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟

٤. ما مستوى بُعد الأمن الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟

٥. ما مستوى بُعد الثقة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟

٦. ما مستوى بُعد الانتماء الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟

ثالثًا- أهمية البحث:

تتحدد مبررات اختيار هذا الموضوع، وأهميته في ضوء الاعتبارات التالية:

١. يسهم هذا البحث من الناحية النظرية في توجيه اهتمام الباحثين - خاصة في مجال علم الاجتماع الحضري - نحو إجراء المزيد من البحوث الاجتماعية حول المدن المغلقة والاستدامة الحضرية بوجه عام، والاستدامة الاجتماعية بصفة خاصة، وتأثيراتها المتعددة على المجتمع المصري بكل فئاته، نظرًا لقلة الدراسات السوسيولوجية المصرية التي تناولت أبعاد الاستدامة الاجتماعية في المدن المغلقة في حدود اطلاع الباحثة، كما يسهم هذا البحث في تصميم مقياس عن أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة، يمكن الاستفادة منه في دراسات أخرى، ويقدم البحث الراهن بعض التوصيات والمقترحات العلمية والمجتمعية التي يمكن أن تستفيد منها البحوث والدراسات اللاحقة في مجال السوسيولوجيا الحضرية.

٢. يسهم هذا البحث من الناحية التطبيقية في إثارة انتباه واهتمام المسئولين عن التنمية الحضرية بالدولة حول مستوى الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المصرية المغلقة، من أجل تبنى سياسات وإستراتيجيات مجتمعية مناسبة تحقق

أبعاد الاستدامة الحضرية البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك توجيه اهتمام المسئولين في شركات الاستثمار العقاري نحو تغيير سياسات القطاع الخاص؛ بما يحقق الترابط المجتمعي والمساواة الاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع المصري. كما يسهم البحث الراهن في توجيه اهتمام منظمات المجتمع المدني والأجهزة الإعلامية نحو ضرورة وضع سياسات وإستراتيجيات مجتمعية توعوية لغرس قيم العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي بين طبقات المجتمع، بما يحقق التماسك المجتمعي.

رابعًا- الإطار النظري للبحث:

١. مفاهيم البحث:

(أ) مفهوم الاستدامة الحضرية:

عرفت (هناء الجوهري، ٢٠٠٧: ٤٠٢) مفهوم الاستدامة الحضرية بأنها: «إدماج كل جماعات المجتمع داخل عملية التنمية، من خلال إتاحة الحصول على السكن اللائق، والعمل الملائم، وتحقيق التحسن في نوعية حياة الأفراد وبصفة خاصة المهمشين والفقراء». وعرفها (رابح هزيلى، ٢٠١٥: ص١٦٤) بأنها: «نمط جديد من التنمية يسعى إلى التوفيق بين الاعتبارات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويستجيب إلى إشباع حاجات المجتمع الجديد مع الأخذ في الحسبان الأجيال اللاحقة». وكذلك عرفتها (بوزغاية باية، ٢٠١٦: ص١٢٩) بأنها: «تلبية احتياجات الإنسان الحضري من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني، والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية، وعدم هدرها، والمساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه، وذلك دعمًا للرأسمال الإنساني، والمحافظة على قدرة نظم الأرض الطبيعية لخدمة استمرارية الحياة».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم «الاستدامة الحضرية» بأنها: «عملية تنموية متكاملة مخطط لها ومقصودة لإحداث تغيير إيجابي في الجوانب العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية في البيئات الحضرية، وتستهدف

إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة، وتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة لسكانها للنهوض بالمجتمع ككل».

(ب) مفهوم الاستدامة الاجتماعية:

يرى «ماكنزى» أن مفهوم الاستدامة الاجتماعية يشير إلى الإنصاف في الحصول على الخدمات الأساسية التي تتضمن الصحة والتعليم والسكن والترفيه، والمساواة بين الأجيال، بمعنى أنه يجب أن يتمتع الجيل القادم بالأنشطة والميزات نفسها التي يتمتع بها الجيل الحالي ولا يحرمون منها، ويجب أن يكون هناك نظام في المجتمع يعمل على نقل الوعي بالاستدامة الاجتماعية من جيل لآخر، وشعور بالمسئولية المجتمعية من أجل الحفاظ على هذا النظام (Mckenzie.S,2004: P.12). ويعرفها كل من «Stren» و«Bulis» بأنها: «شكل من أشكال التنمية يتوافق مع تطور المجتمع المدني، ومن شأنها خلق بيئة متوافقة لمعيشة الجماعات المختلفة اجتماعيًا وثقافيًا، بل وتشجع في الوقت نفسه التكامل الاجتماعي مع تحسين جودة الحياة لكل شرائح السكان» (حمدي على، ٢٠١١: ص٢٠٥). كما عرفتها (سحر بلبع، ٢٠١٥: ص١٩٤٨) بأنها: «الوصول إلى مجتمع يتمتع بالعدالة والمساواة الاجتماعية دون تهميش لقطاعات أو جماعات على أن تحقق للجميع نوعية حياة جيدة، وفرص عمل ملائمة».

وعرفها (حافظ بن عمر، ٢٠١٥: ص ٥٩) بأنها: «تشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، والنهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صياغة القرار، والتوزيع العادل للثروات وعائدات التنمية لتحسين مستوى معيشة المواطنين». وكذلك عرفها المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: «حق كل إنسان في الوصول إلى الحياة الكريمة والنوعية المناسبة للحفاظ على حياة سليمة، وهي تشمل ضرورة الإيفاء بالمتطلبات

الأساسية للإنسان من غذاء وصحة وتعليم وإسكان، والمشاركة في عملية التخطيط واتخاذ القرار» (U.N.D.P,2015: P.16). وعرفها (نصر السيد، ٢٠١٩: ص٣٩٩) بأنها: «ضمان المساواة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد بين المواطنين، والاهتمام بالتعليم والصحة العامة وجودة السكن للمواطنين».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم الاستدامة الاجتماعية بأنها: «تحقيق جودة الحياة الكريمة للأجيال الحاضرة والمقبلة من خلال توزيع الموارد والخدمات على أساس من العدالة وتكافؤ الفرص، وخلق مجتمع يسوده الأمن والتماسك الاجتماعي والثقة المتبادلة بين جميع أفراده دون تمييز أو استبعاد، وإشراكهم في كافة مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية». وفيما يلي عرض لبعض أبعاد الاستدامة الاجتماعية، وهي القيم الاجتماعية الضرورية لتحقيق البُعد الاجتماعي للاستدامة، والتي تناولتها الباحثة في دراستها الراهنة:

- بُعد العدالة الاجتماعية:

عرف (أحمد بدوي، ١٩٨٧: ٣٩٨) مفهوم العدالة الاجتماعية بأنها: «تعاون الأفراد في مجتمع متحد، يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدرته». كما عرفها (Calma. T,2011: P.242) بأنها: «المساواة في توفير الحقوق والواجبات والفرص لجميع المواطنين دون تمييز من خلال تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع». وعرفتها (مروة رياض، ٢٠١٣: ص١١١٩) بأنها: «تتمثل في توفير فرص للعمل في ظروف عادلة وملائمة لأفراد المجتمع، وتوفير مستوى معيشة لائق، والحصول على الرعاية الصحية العقلية والبدنية، وتوفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع». وكذلك عرفتها (عفاف التوم، ٢٠١٦: ص٣١) بأنها: «إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع توزيعًا متساويًا للاحتياجات الأساسية»، كما أنها تعنى المساواة في الفرص، أي كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي. وعرفها (وليد عبد الحليم، ٢٠١٨: ص٢٨٦) بأنها: «المساواة وعدم التمييز في

توزيع الخدمات بجميع أنواعها، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو صحية أو تعليمية أو سياسية أو غيرها لجميع أفراد المجتمع، دون التمييز لنوع أو عرق أو دين أو جنس مع مراعاة أحقية الحصول على الخدمات وأولويتها في ضوء موارد وإمكانيات المجتمع واحترام آدمية الإنسان، وتوفير الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي والمعيشي».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم العدالة الاجتماعية بأنها: «تحقيق المساواة والفرص المتكافئة بين أفراد المجتمع في الحصول على الموارد والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية، مع مراعاة توفيرها للأجيال الحالية والقادمة بالمقدار نفسه والفرص نفسها، لتلبية احتياجاتها دون تمييز على أساس المكانة الاجتماعية أو المستوى الاقتصادي أو الدين أو النوع أو أي أسباب أخرى».

ـ بُعد المشاركة الاجتماعية:

عرفت (إقبال السمالوطى، ٢٠٠٢: ص٢٨٢) مفهوم المشاركة الاجتماعية بأنها: «شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره، ويمثل قيمة في المجتمع، وهو ما يشعره بالانتماء لوطنه، ويجعل لديه الرغبة دائمًا في أن يقدم كل ما لديه من جهد ووقت لتحقيق التقدم والرقى له». كما عرفتها (صفاء رفاعى، ٢٠١٩: ص٥٠٩) بأنها: «هدف ووسيلة، هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، ووسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يدرك الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها، وتتأصل فيهم عاداتها، وتصبح جزءًا من سلوكهم وثقافتهم». وعرفتها (شريفة العيد، ٢٠٢٠: ص٥٢٧) بأنها: «انضمام المرء خارج مجاله المهني إلى الجماعات الاجتماعية، ثم المشاركة في المنظمات التطوعية، وخاصة تلك التي ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية، وتفاعله عقلًا وعاطفة مع موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق

أهدافها، والمشاركة في تحمل المسؤولية».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم المشاركة الاجتماعية بأنها: «تلك الجهود والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الأفراد بالتفاعل مع الآخرين من خلال الانضمام إلى المنظمات التطوعية، وتقديم الإسهامات سواء المادية أو العينية من أجل تحقيق أهداف إنسانية معينة وخدمة مجتمعهم والاهتمام بقضاياه المتعددة».

– بُعد التماسك الاجتماعي:

عرفت (هدى مجاهد، ٢٠١٧: ص٦٠) مفهوم التماسك الاجتماعي بأنه: «حالة من التفاعل الرأسي والأفقي بين أعضاء المجتمع، تتسم بحزمة من الاتجاهات والمعايير المتضمنة الثقة والشعور بالانتماء وإرادة المشاركة والمساعدة، فضلًا عن السلوك المعبر عن ذلك». وعرفته (أمينة كرابية، ٢٠١٧: ص٦٢) بأنه: «تعبير عن قوة الروابط الاجتماعية، لأننا نستطيع أن نقول عن جماعة إنها متماسكة، عندما تقوى روابطها الاجتماعية المختلفة من رابط القرابة، والدين والصداقة وحتى الجوار والثقة النفسية، التي تظهر على الجماعة». كما عرفه (خالد بولوداني، ٢٠١٨: ص٧٠) بأنه: «يعبر عن التقارب والارتباط بين أعضاء المجتمع، وتمسكهم بمعايير مشتركة، حتى تضمن لهم الرضا والرغبة في البقاء».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم التماسك الاجتماعي بأنه: «قوة العلاقات والروابط الاجتماعية بين طبقات المجتمع، من أجل تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية والثقة المتبادلة والوصول إلى المصالح والأهداف المشتركة، والإحساس بالهوية والانتماء للوطن».

– بُعد الأمن الاجتماعي:

عرف تقرير التنمية الإنسانية عام ٢٠٠٩ مفهوم الأمن الاجتماعي بأنه: «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيًا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته» (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٩:

ص١٩). وعرفه (خالد أبو دوح، ٢٠١٧: ص٤) بأنه: «التخلص من المخاطر التي تهدد أمن الإنسان وحياته، مثل؛ الصراعات والحروب الأهلية، والإرهاب، وكذلك الممارسات التي تتم في المجتمع الافتراضي، والتغيرات المناخية، وتلوث البيئة، وتنامي مستويات الفقر، والأزمات الاقتصادية والغذائية، والتفاوت، وعدم المساواة والتهميش، وظهور الأمراض والأوبئة». كما عرفه (حواوسة جمال، ٢٠١٨: ص١٣٨) بأنه: «سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية، وما يتعرض له الأفراد من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة». وعرفه (واثق كريم، ٢٠٢٠: ص٢٥٢) بأنه: «الطمأنينة وعدم شعور الأفراد بالخوف، ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، والحد من فرص ارتكاب الجرائم، وهذا ما يتطلب خلق نوع من التعاون الأمني بين الفرد والدولة».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم الأمن الاجتماعي بأنه: «تحقيق الاستقرار لأفراد المجتمع واحترام خصوصيتهم، وتوفير الحماية والطمأنينة لهم من أي أخطار داخلية أو خارجية تهدد حياتهم، سواء من الناحية الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية، كالاضطرابات السياسية، والحروب، والفقر، والمرض، والجوع، والبطالة، والجريمة، والعنف، وغيرها».

ـ بُعد الثقة الاجتماعية:

عرف كل من (T Earle.& G Cvetkovich 1995: P.21) مفهوم الثقة الاجتماعية بأنها: « تلك الروابط التي تجمع الكل معًا، وتعنى أن تفعل ما تقول وأن تتوقع ذلك من الآخرين». كما عرفها علماء الاجتماع بأنها: «صمغ المجتمع لأنها تعمل على تحقيق وحدته، إذ إن لها وظيفة تسهيل الكثير من النشاطات البشرية الإيجابية، كتلقي المعلومات، والحب، والصداقة، والزمالة، والتعاون، والمعرفة، والتطور الاقتصادي، ففي المجتمعات المعاصرة، يضع كل فرد يوميًا ثقته ضمنًا بعدد كبير من الناس، سواء في التحدث أو الاستماع أو القراءة أو

التسوق أو السياقة أو غيرها من النشاطات الحياتية الكثيرة». (Govier. T,1998: P.3) وعرفها (Cook. K,2007: P.5089) بأنها: «شكل أساسي لإنتاج النظام الاجتماعي في المجتمع، يعزز علاقات التعاون والمشاركة، ويقلل من الحاجة إلى رصد عقوبات وفرضها، فهي في حاجة دائمة إلى إنتاج العديد من أشكال المشاركة بمختلف صورها». كما عرفها "جوليان راوتر" بأنها: «ثقة الفرد بالآخرين الذين لا يمتلكون خبرة شخصية كبيرة معهم بالرغم من أن لهم دورًا مهمًا في حياتهم، وهذا يقصد به أن الفرد لكى يحدد مدى ثقته بمجتمعه يجب أن يعمم خبراته عند مدى تنفيذ الآخرين لوعودهم من المواقف التفصيلية الخاصة إلى المواقف الاجتماعية العامة، وهذا ما يميز الثقة الاجتماعية المتبادلة عن الثقة الاجتماعية العامة، وما يميزها عن الثقة الخاصة التي تتطابق مع الثقة بالأصدقاء المقربين أو ثقتهم بأسرهم» (Carl. N & Billarifc. F,2014: P.1) .

وعرفها (إيهاب إسماعيل، ٢٠١٧: ص٨٨) بأنها: «الاطمئنان للسلوك المتوقع من الآخر(شخص- مؤسسة) والإيمان بكفاءته وإخلاصه، كنتيجة للخبرات المتراكمة من خلال العلاقات المباشرة مع الآخر، أو الآراء المتأصلة حوله (السمعة – الإرث) فهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة بين الطرفين، وتضفى على المجتمع طابع التماسك والاستقرار وتكافؤ الفرص». وكذلك عرفتها (غادة محمد، ٢٠٢٢: ص١٤٩) بأنها: «حالة مجتمعية تقوم على ثقافة الاعتراف المتبادل بين أفراد المجتمع الواحد بحقوق ومصالح متكافئة فيما بينهم، شريطة عدم الاعتداء على حقوق الغير لإحداث التفاعل والتواصل بين أفراد المجتمع، وتنقسم إلى (الثقة بالنفس، والثقة بالآخرين، والثقة بالمؤسسات)».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم الثقة الاجتماعية بأنها: «توقعات وتصورات وانطباعات ذهنية إيجابية يحملها الفرد نحو الآخرين (فرد آخر أو جماعة أو مؤسسة أو حكومة)، سواء أكانت هذه الصورة الذهنية صحيحة أم خاطئة حول مصداقيتهم وأمانتهم في أقوالهم وأفعالهم، وفقًا للسمعة والمكانة

الاجتماعية، وتمنح الفرد الإحساس بالرضا والطمأنينة، وتسهم في تقوية التواصل والروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع».

– بُعد الانتماء الاجتماعي:

عرف (أحمد بدوي، ١٩٨٧: ص٢٦٦) مفهوم الانتماء الاجتماعي بأنه: «ارتباط الفرد بجماعة يسعى إلى أن تكون جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها». وعرفه (حمدي على، ٢٠١١: ص٢٧٢) بأنه: «الاتجاه الإيجابي الذي يعبر من خلاله الشخص عن فخره واعتزازه بهويته وانتسابه وارتباطه بوطنه وانشغاله واهتمامه بقضاياه، ملتزمًا بالمعايير والقوانين، محافظًا على مصالحه، على استعداد للتضحية في سبيله». كما عرفه (عادل هذلى، ٢٠١٧: ص١٠) بأنه: «انتساب الفرد إلى جماعة وارتباطه بها وجدانيًا وعمليًا والولاء لها والعمل لمصلحة هذه الجماعة، وهي بدورها تعطيه الإحساس بالأمن والارتياح النفسي».

وعليه يمكن تعريف مفهوم الانتماء الاجتماعي إجرائيًا في الدراسة الراهنة بأنه: «رابط مشترك يربط بين الفرد ووطنه، مما يجعله يسعى دائمًا إلى خدمته والتفاني والتضحية من أجله، والمشاركة في إعماره، والمحافظة على أمنه ورخائه واحترام ثقافته».

(ج) مفهوم المدن المُغلقة:

عرفت (Ruiu. M,2014: P.317) مفهوم المدن المغلقة بأنها: «حي سكنى محاط بالجدران والأسوار، تتوافر به الحراسة الأمنية والبوابات الإلكترونية والمنازل الفاخرة، والخدمات والمرافق الخاصة التي لا يسمح للغرباء بالوصول إليها». كما عرفها كل من (Olajide. S & Diah. M,2016: P.2) بأنها: «منطقة سكنية تتميز بمداخل محكومة للمشاة والدراجات الهوائية والمركبات، وتتوافر بها الحدائق ومختلف وسائل الراحة، ويوجد بها العديد من الخدمات المميزة». وعرفها كل من (J Muiga .& Rukwaro.R,2016: P.87) بأنها: «تجمع سكنى

مغلق بالبوابات يحمل ميزات خاصة ، من حيث التصميمات المعمارية، ويقتصر استخدام كافة المرافق والخدمات والميزات الحصرية داخل التجمع على سكانها، ويتحملون بدورهم كافة مصروفات الصيانة والتشغيل والإدارة». وعرفها (Boonjubun.C,2019: P.2) بأنها: «مشروع سكني محاط بالأسوار والبوابات والحراسات، ويتم تقييد وصول الجمهور إليه، وتتميز باتفاقيات قانونية تربط السكان بمدونة سلوك مشترك ومسؤولية جماعية في الإدارة».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم المدن المغلقة بأنها: «منطقة سكنية محاطة بالبوابات والأسوار، يوجد بها إجراءات أمنية تحكم عملية الدخول والخروج، وتتميز بسلامة البنية التحتية، ونظافة البيئة، وتوافر أجود التصميمات المعمارية، والخدمات الصحية، والتعليمية والرياضية والترفيهية والاقتصادية، ويتسم سكانها بالتقارب في المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي».

(د) مفهوم السياسة النيوليبرالية:

عرف (Marafi.S,2011: P.6) مفهوم السياسة النيوليبرالية بأنها: «السياسات الليبرالية الجديدة التي اتخذتها الحكومة المصرية كممارسات تعزز التجارة الحرة والسوق المفتوح، وخصخصة الأصول العامة، وتأمين حقوق الملكية، وأسهمت في نمو الاقتصاد المصري، واستفادت منها شريحة محدودة من المجتمع المصري، وخاصة الطبقات العليا والمستثمرين المحليين، ولكن لم ينعكس هذا النمو بشكل إيجابي على الطبقات الدنيا التي تشكل أكبر طبقة في المجتمع». كما عرفها كل من (Evans.P & Sewell.W,2013: P.36) بأنها: «نظرية اقتصادية، وأيديولوجيا سياسية، ووهم اجتماعي تتضمن مجموعة مترابطة من السياسات التي تشجع على زيادة دور السوق الحرة في تنظيم الحياة الاقتصادية، وتوزيع السلع والخدمات، وخصخصة المنشآت العامة، وتخفيف القيود على حركة رأس المال، وتشجيع الملكية الخاصة والمشاريع التجارية الحرة، وتمكين النخب الخاصة والأثرياء من السيطرة على السلطة السياسية،

واستخدام السياسات العامة لتحويل الموارد لصالحهم، وفي الوقت ذاته إضعاف المؤسسات العامة التي تدعم سعي المواطنين العاديين وراء حياة منتجة ومثمرة، مما أدى إلى استفحال مشكلة الصمود الاجتماعي».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم السياسة النيوليبرالية بأنها: «أيديولوجية اقتصادية وسياسية واجتماعية اعتمدتها الحكومة المصرية، تقوم على الخصخصة وحرية السوق، وتقلل من دور الدولة (الحكومة)، وتزيد من دور القطاع الخاص في تنظيم الحياة الاقتصادية، مما أسهم في نمو الاقتصاد المصري، وتمكين المستثمرين وطبقة الأثرياء، وتهميش الطبقات الفقيرة في المجتمع».

(هـ) مفهوم الرأسمالية الحضرية:

عرفت (أمل صالح، ٢٠١٧: ص٧) مفهوم الرأسمالية الحضرية بأنها: «أسلوب إنتاجي محدد يتضمن وجود رأسمال أو أكثر يهدف لزيادة قيمته خلال عملية التحضر، والرأسماليين الحضريين يعملون برأسمالهم في الحضر وللحضر، في سوق الأراضي والعقارات، وهم أفراد أو جماعات أو شركات باختلاف أحجامهم ومستوى نشاطهم، كما أنهم يتحكمون في سوق النشاط الحضري». كما عرفها كل من (Smiley .K & Emerson .M, 2020: P.10) بأنها: «خصخصة بعض المساحات الحضرية، والخدمات العامة لصالح أصحاب رأس المال، من المستثمرين والأثرياء مما ساعد على تراكم الثروة، وتعزيز الفردية، واللامركزية في صنع القرار، وتسليع العمل، وزيادة اللامساواة الاجتماعية».

أما إجرائيًا يعرف البحث الراهن مفهوم الرأسمالية الحضرية بأنها: «سيطرة أصحاب رأس المال على المدينة، واستخدامهم لها لصالح اقتصادهم الخاص على حساب عموم المجتمع المحلي، مما يزيد من عدم المساواة الاقتصادية، وينعكس سلبًا على الأوضاع المعيشية للعمال والفقراء والفئات المهمشة في المجتمع».

٢. التراث البحثي:

تنوعت الدراسات السابقة التي تناولت مفهومي الاستدامة الاجتماعية والمجتمعات المغلقة كلًا منهما على حدة، ولكن معظم هذه الدراسات العربية والأجنبية في تخصصات علمية أخرى كالهندسة المعمارية والأيكولوجي والآثار، لذا ركزت الباحثة هنا على حصر عدد من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت المفهومين.

(أ) دراسات تناولت الاستدامة الاجتماعية:

استهدفت دراسة (Littig. B & Griessler. E,2005) تحليل مفهوم الاستدامة الاجتماعية كمفهوم معياري وتحليلي في تقرير برونتلاند ووثائق ريو، بالاعتماد على مفهومي الاحتياجات والعمل. وأسفرت أهم نتائجها عن أن هناك زيادة في الاستثمار العام في البنية التحتية الاجتماعية، والصحة والرعاية الاجتماعية، والبيئة، والتنمية الحضرية، وتخطيط المرور، في مقابل نقص الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي في الاستدامة الاجتماعية لتعزيز وضمان التوظيف لجميع المواطنين، ودمج النساء في سوق العمل.

وسعت دراسة (Laguna. Jason, 2014) إلى تطوير إطار شامل لتقييم الاستدامة الاجتماعية في المدن التالية: فانكوفر، وسياتل، وبورتلاند في المجالات التالية: السكن، النقل، الطعام، أوقات الفراغ والاستجمام، التماسك الاجتماعي، والهوية والشعور بالمكان، واعتمدت الدراسة على التحليل المقارن للبيانات الإحصائية الخاصة بعينة الدراسة، وتوصلت أهم نتائجها إلى أن مدينة فانكوفر جاءت في المرتبة الأولى في تطبيق السياسات والبرامج الأكثر استدامة اجتماعيًا، وجاءت سياتل في المرتبة الثانية، وجاءت بورتلاند في المركز الثالث.

كما تناولت دراسة (زكرياء، ٢٠١٤) البعدين الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة، من خلال تحليل مضمون تقرير برونتلاند عام ١٩٨٧، ومن أهم نتائجها: جاء في تقرير برونتلاند عام ١٩٨٧ من أجل تحقيق التنمية المستدامة

يجب خلق حالة من التماسك الاجتماعي بين البشر أولًا، وبين الإنسان والطبيعة ثانيًا، ليتوافق الإنسان مع بيئته، وخلق ثقافة معينة ترقى بهذا التماسك الاجتماعي، وتحقيق جودة حياة الإنسان والبيئة معًا. واستهدفت دراسة (سحر بلبع، ٢٠١٥) تعرف الأبعاد النظرية والمؤشرات الإمبريقية للاستدامة الاجتماعية، ومن أهم نتائجها: أن الاستدامة الاجتماعية من أهم مكونات التنمية المستدامة، وتتحدد أبعادها في التماسك الاجتماعي، والتمكين، والعدالة الاجتماعية، والاندماج، والأمن الإنساني، وترتبط هذه الأبعاد بمفاهيم المواطنة الاجتماعية.

وجاءت دراسة (حافظ بن عمر، ٢٠١٥) لتتناول البُعد الاجتماعي في التنمية المستدامة، واعتمدت على تحليل الإحصاءات الرسمية في تونس، ومن أهم نتائجها: أن هناك مؤشرات تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل في البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، وأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر في تونس، مما يؤثر سلبًا في تحقيق التنمية المستدامة بوجه عام، والاستدامة الاجتماعية بصفة خاصة.

وسعت دراسة (Opielka .M, 2017) إلى تحليل مفهوم الاستدامة الاجتماعية في الخطابات والأبحاث حول الاستدامة، وأسباب استبعاد السياسة الاجتماعية من هذه الخطابات. ومن أهم نتائجها: أن مفهوم الاستدامة الاجتماعية في الخطابات والأبحاث الأكاديمية يركز على إعادة توزيع الموارد لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويبحث في أنظمة المجتمع الأساسية، والتضامن بين أفراد المجتمع للوصول إلى الرفاهية والاستدامة بين أجيال الحاضر والمستقبل.

واستهدفت دراسة (Neckel.S, 2017) تحليل مفهوم الاستدامة الاجتماعية من منظور اجتماعي، وكشفت نتائجها عن أن خطابات الاستدامة تتجاوز مبدأ الرأسمالية ونظام النمو والمنافسة، فهي أداة لهزيمة الرأسمالية، والاهتمام بالاقتصاد من أجل الصالح العام، والرغبة في اختبار أشكال جديدة من الاقتصادات، وأساليب الحياة المجتمعية، أو التعاونية، أو الصديقة للبيئة.

وتناولت دراسة (هاني حجازي، ٢٠٢١) القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر، في ضوء الأهداف الإنمائية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت أداة قياس استطلاعي، وطبقت على عينة قصدية من الأكاديميين والخبراء عددها (١٠٣) مفردات، وتوصلت نتائجها إلى أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأى هدف من أهداف التنمية المستدامة حتى اللحظة الراهنة، وتتباين حالة القضايا الاجتماعية ميدانيًا في مصر، فقضايا (المساواة، التعليم، الصحة، السكان) جاءت متخلفة بدرجة متوسطة، أما قضايا (الإسكان، الأمن الاجتماعي) فجاءت متقدمة بدرجة متوسطة.

وسعت دراسة (سليمة ذياب، ٢٠٢١) إلى تناول الوسط المدرسي وعلاقته بتحقيق أبعاد الاستدامة الاجتماعية، وكشفت نتائجها عن أن هناك علاقة تفاعلية متبادلة بين التنشئة الاجتماعية، سواء في الأسرة أو المدرسة، وتحقيق التنمية المستدامة، وأن هناك عوائقَ عديدة تحول دون تحقيق الاستدامة الاجتماعية، ومنها انتشار الفردانية، وسيادة العلاقات ذات النزعة المادية والتجارية، وضعف الضبط الاجتماعي، وانتشار التلوث السمعي، والبصري، والأخلاقي، والاجتماعي.

وجاءت دراسة (Opielka.M,2022) لتحلل مفهوم الاستدامة الاجتماعية وتحديات السياسة الاجتماعية لعلم الاجتماع، واعتمدت على تحليل المناقشات والخطابات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن أهم نتائجها: أن هناك تدابير خاصة لتحقيق سياسة اجتماعية مستدامة ترتكز على المشاركة والمساواة، والقضاء على الفقر، وتكافؤ الفرص، والاستقرار الاجتماعي، والإدماج، وتحديد المسارات الرقمية والذكية الحديثة لتحقيق ذلك.

وأخيرًا استهدفت دراسة كل من (Ly.A&Cope.M,2003) فحص الأدبيات متعددة التخصصات ووثائق السياسات السابقة، بالإضافة إلى اقتراح نموذج مفاهيمي شامل للاستدامة الاجتماعية يشمل خمسة أبعاد: السلامة والأمن، والإنصاف، والقدرة على التكيف، والاندماج الاجتماعي والتماسك، ونوعية

الحياة. وكشفت أهم نتائجها عن إدارة وتخصيص رأس المال الاجتماعي كموارد رئيسة، يمكن أن تسهم في التحرك نحو مجتمع مستدام باستمرار يسوده الأمن، والمساواة والوصول العادل للموارد، والاندماج الاجتماعي، والقدرة على التكيف مع التغيرات الخارجية لبيئات المجتمع الحيوية.

(ب) دراسات تناولت المدن المُغلقة:

استهدفت دراسة (Marafi.S,2011) تعرف أثر السياسة النيوليبرالية على الفصل العنصري في المجتمعات ذات البوابات في القاهرة الكبرى، واعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، وأداتي دليل المقابلة والملاحظة بالمشاركة، وطبقت على عينة من سكان مدينة الرحاب بالقاهرة الكبرى، ومن أهم نتائجها: أن الخوف من الجريمة والعنف من أهم الأسباب التي دفعت حالات الدراسة إلى السكن في مدينة الرحاب كمجتمع مُسور، وعلى الرغم من ذلك ما زالوا يشعرون بالذعر والخوف من الفقراء.

وسعت دراسة كل من (Goix.R & Vesselinov. E,2014) إلى التعرف على العلاقة الارتباطية بين عملية تشكيل اللامساواة ونمو المجتمعات المغلقة في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، ومقياس المسافة الاجتماعية، ومن أهم نتائجها: أن انتشار المجتمعات المغلقة يسهم في زيادة الفصل الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بالوضع الطبقي والإثني في غرب الولايات المتحدة. وتناولت دراسة (هاني عبده، ٢٠١٦) المدن المُسيجة في المجتمع المصري خلال الألفية الجديدة بين النمو الحضري والمكانة الاجتماعية، من خلال عقد مقارنات مع نماذج من المدن المُسيجة في العديد من بلدان العالم، وتحليل المداخل النظرية المفسرة للإسكان المُسيج، ومن أهم نتائجها: أن الطبقة الغنية في المجتمع تفضل الاستبعاد الإرادي والهروب من مشكلات المدن العامة، والاعتماد على إمكاناتها المادية في تحقيق التميز الاجتماعي عن باقي طبقات المجتمع، والوصول إلى التكيف الإيجابي مع أمثالهم.

وجاءت دراسة (أمل صالح، ٢٠١٧) لتعرف أثر الرأسمالية الحضرية في زيادة معدلات إيكولوجيا الخوف في كلٍّ من العشوائيات والمدن المغلقة بالقاهرة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت أداتي الاستبيان ودليل المقابلة، وطبقت الدراسة على عينة عمدية قوامها (٢٩) من المهتمين بدراسة العشوائيات ومشاكل الحضر والمدن الحضرية، ومن أهم نتائجها: أن هناك علاقة سلبية بين الرأسمالية الحضرية وازدياد إيكولوجيا الخوف في كل من العشوائيات والمدن المغلقة بالقاهرة.

وتناولت دراسة (سناء أحمد، ٢٠٢٠) اتجاهات سكان صعيد مصر نحو المجتمعات الحضرية المُسيجة وانعكاساتها الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي، واستخدمت مقياس الاتجاهات، ودليل المقابلة في جمع البيانات الميدانية. وطبقت على عينة عشوائية بسيطة قوامها (٦٠٠) مفردة من سكان مدينة أسيوط، كما طبقت على عينة عمدية عددها (٢٠) فردًا من ملاك الوحدات السكنية بمجتمع بورتو بمدينة ناصر الجديدة بمحافظة أسيوط. ومن أهم نتائجها: أن السبب الأول الذي دفع المستثمرين نحو بناء المجتمعات المُسيجة في المدن المصرية الجديدة بوجه عام هو رغبتهم في تحقيق الثراء السريع، وأن المجتمعات المُسيجة تكرس الفصل المكاني والاجتماعي بين سكان المجتمع المصري، مما يضعف التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وتتحقق العدالة الاجتماعية عندما توفر الدولة لكل مواطن احتياجاته الإنسانية.

وتناولت دراسة (هالة مطراوى، ٢٠٢١) الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة لاتجاه المدن نحو الكوزموبوليتانية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة المقابلة، وطبقت على عينة عمدية من بعض القاطنين بتجمع مدينتي والمترددين عليها، ومن أهم نتائجها: تميزت مدينة القاهرة الحديثة بالطابع الكوزموبوليتاني الذي ظهر في التنوع والتسامح والاعتراف والتعايش

السلمي بين أصحاب الثقافات والأعراق والديانات المختلفة، والتخطيط العمراني والتصميم المعماري العابر للحدود، وإعادة خلق صور الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع بشكليه (الإرادي والقسري)، مما يشير إلى تمزق وتفكيك الروابط الاجتماعية والتفاعل بين مختلف طبقات المجتمع.

وأخيرًا استهدفت دراسة كل من (إيمان عبد التواب وهالة مطراوى، ٢٠٢٢) التعرف على التحول الحضري نحو الكوزموبوليتانية وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة المقابلة، وطبقت على عينة عمدية من بعض القاطنين بتجمع مدينتي، وبعض مسوقي المدن "بمدينتي"، وكشفت نتائج البحث عن تنوع في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لقاطني مدينتي، إلا أن السمة المشتركة بينهما هو امتلاك رأس المال، وأن الفئات المستبعدة إراديًا هم الأثرياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، وأن الجزء المتبقي وهو الجزء الأكبر في المدينة هو الجزء المستبعد، ويشمل معظم شرائح الطبقة الوسطى في المدينة، وهى التي تمتاز بمحدودية الدخل أو الذين لا دخل لهم؛ المتعطلين عن العمل، كما كشفت عن وجود ثلاث آليات يتم بها استبعاد الفقراء ومحدودي الدخل وجميع الفئات غير المرغوب فيها في هذه المساحات العالمية، وهى القيمة العقارية لهذه المساحات العالمية، الحاجز المادي، والمستوى الثقافي للقاطنين بمدينتي.

(ج) تعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت بعض الدراسات السوسيولوجية السابقة على دراسة وتحليل مفهوم وأبعاد الاستدامة الاجتماعية، كإحدى ركائز التنمية الحضرية المستدامة، وبحث التحديات التي تواجه تحقيقها، والبعض الآخر ركز على تناول المدن المغلقة وخصائصها وسمات سكانها، والآثار المترتبة عليها وخاصة مشكلة التجزئة الحضرية. ونظرًا لندرة الدراسات السوسيولوجية العربية والأجنبية - في حدود اطلاع الباحثة- التي ربطت بين مفهومي الاستدامة الاجتماعية والمدن المغلقة،

سواء في مجال علم الاجتماع بوجه عام، أو علم الاجتماع الحضري بصفة خاصة، جاءت الدراسة الراهنة لتحليل أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة. كما يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة في مجال الاستدامة الاجتماعية ركزت على التحليل النظري للخطابات والوثائق والتقارير والأدبيات التي تناولت التنمية المستدامة بوجه عام، والاستدامة الاجتماعية بصفة خاصة، ما عدا دراسة (هاني حجازي، ٢٠٢١). أما بالنسبة لمعظم الدراسات السابقة التي تناولت المدن المغلقة ركزت على التحليل الوصفي والميداني معًا لهذه المجتمعات المُسورة ووصف سكانها، وانعكاساتها على باقي أجزاء المجتمع الحضري المحيط، ما عدا دراسة (هاني عبده، ٢٠١٦). كما تتفق الدراسة الراهنة مع معظم الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة العمدية، بينما تختلف الدراسة الراهنة مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المقاييس الاجتماعية، حيث يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة استخدمت أداة الاستبيان وأداة الاستبار ودليل دراسة الحالة. وقد استفاد البحث الراهن من الدراسات السابقة ونتائجها في بناء الإطار النظري للبحث، وصياغة أهدافه وتساؤلاته، وفى صياغة مفاهيم البحث، وأثناء مرحلة اختيار المناهج وتصميم أدوات البحث، وفي معرفة كيفية اختيار العينة والأسلوب الصحيح لسحبها.

التوجهات النظرية للبحث:

يعتمد هذا البحث في توجهه النظري على نظريتي الرأسمالية الاجتماعية والرأسمالية الحضرية، ويتحدد جوهر نظرية رأس المال الاجتماعي في أن الثقة المتبادلة، وقواعد المعاملة بالمثل وتبادل الدعم الاجتماعي بين أعضاء كل الشبكات الاجتماعية تشكل نوعًا من الموارد، وأن الوصول إلى هذه الموارد يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة (حسام الدين هلالي، ٢٠١٥: ص٢). فالشبكات الاجتماعية هي التي تخلق الأداء الوظيفي الناجح للمجتمعات المحلية والجماعات، وهي تمثل مجموعة المعايير التي تتكون في المجتمعات المحلية ذات الدرجة العالية من الخصوصية (هناء الجوهري، ٢٠٠٧: ص٦٥١). حيث إن

العلاقات الاجتماعية القائمة على الثقة والتعاون المحددة في إطار بعض القواعد والمعايير المتفق عليها، يمكن من خلالها إيجاد أعمال مقصودة تسهم في إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع. وتتضح أهمية رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي في تقوية المعايير الاجتماعية الإيجابية وتعزيزها، مثل الثقة بالغير، والعلاقات الإنسانية الطيبة، والتعاون بين البشر بعضهم بعضًا، وعلى المستوى المجتمعي يعمل على زيادة قوة بنية المجتمع، وخاصة شبكات الأمن الاجتماعي، وروابط الدعم الاجتماعي المتبادلة بهدف تسهيل عمليات التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع، كما أنه يسهم في تقارب الثقافات الموجودة بالمجتمع، وخاصة في المجتمعات التي تتعدد بها الثقافات الفرعية، مما يقلل من حدة الصراعات والنزاعات المدنية بين تلك الفئات (هبة مصطفى، ٢٠١٧: ص١٧٥). فالمجتمع المتماسك يعمل على خلق حياة أفضل لأعضائه، ويحارب الاستبعاد والتهميش، ويخلق الشعور بالانتماء، ويدعو إلى الثقة، ويتيح للأعضاء فرصًا للحراك الاجتماعي (هدى مجاهد، ٢٠١٧: ص٥٦).

وفى ضوء هذه النظرية يمكن القول: إن الاستدامة الاجتماعية وما تتضمنه من مفاهيم أساسية في الرأسمالية الاجتماعية مثل: (التماسك الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية، والأمن الاجتماعي، والثقة الاجتماعية، والانتماء الاجتماعي)، تعد من أهم ركائز تحقيق الاستدامة في المجتمعات الإنسانية كافة، وخصوصًا المجتمعات الحضرية التي أصبحت تعانى من التشرذم الاجتماعي بسبب نمو المدن المغلقة بشكل متسارع، والاهتمام بتحقيق جودة الحياة المرفهة لسكان الطبقات العليا وفوق المتوسطة، وتراجع الاهتمام بطبقة العمال والطبقات الفقيرة والمهمشة.

أما نظرية الرأسمالية الحضرية فهي تشير إلى نظام اقتصادي تتمكن بموجبه أطراف فاعلة في القطاع الخاص من اقتناء الممتلكات، والسيطرة عليها بما يتفق مع مصالحها وتحقيقًا للربح، وحسب حرية أسعار السوق التي تحددها قوى العرض والطلب، وعلى النحو الذي يمكن أن يحقق مصلحة المجتمع على أفضل

وجه. وتقوم هذه النظرية على مبادئ أساسية أهمها: تعزيز الملكية الفردية، وتقلص الملكية العامة، والمنافسة الحرة، وتقسيم العمل، وخلق السلع والخدمات لأجل الربح، وتخصيص الموارد عبر آلية السوق، دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة. كما ركزت الرأسمالية على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج من أصحاب الأراضي، أو المصانع، سواء أكانوا أفرادًا أو شركات أو مؤسسات، وطبقة البروليتاريا المجبرة على بيع قوة عملها لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص. وقد ارتبط التطور الحضري بالتطور الرأسمالي، من خلال إعادة التشكيل العمراني للمدن، بانتزاع ملكية الفقراء والبريكاريا الحضرية، ثم تحويل المدن أولًا إلى مجالات مغلقة على الأغنياء، وثانيًا إلى مجالات لتنمية ثقافة الاستهلاك وإقصاء الثقافة المحلية للبريكاريا (عبد الواحد خواضي، ٢٠١٩: ص١٧).

وبذلك أثرت عولمة الاقتصاد الرأسمالي على سوق العقارات في المجتمعات الحضرية، فوجهت الزيادة الهائلة في الاستثمار المحلى والأجنبي نحو مجال خصخصة الفضاء العام والخدمات والعقارات السكنية الفاخرة لصالح الطبقات العليا في المجتمع (P.Tedong, et al., 2017, p.559). وتحول العديد من المستثمرين العقاريين من الاستثمار في سوق الإسكان المنخفض ومتوسط الدخل، إلى تلبية الزيادة السريعة في الطلب على المساكن الفاخرة من قبل فئات الطبقة العليا التي ترغب في المعيشة بمناطق سكنية مغلقة، تتوافر بها الخصوصية والأمن وأجود الخدمات. وفي هذا السياق، يرى كل من ماركس وإنجلز أن المدينة كانت ولا تزال تعتبر مصدرًا مهمًا لتراكم الرأسمال والاستثمارات الإنتاجية. وبالتالي، فإن الرأسمالية الحضرية هي واحدة من أشكال الرأسمالية الرئيسة وتتحدد بسيطرة الرأسماليين على المدينة واستخدامهم لها لصالح اقتصادهم الخاص على حساب عموم المجتمع المحلي، وتؤدي هذه الأساليب الرأسمالية الحضرية إلى مزيد من التفاوت في الدخل والثروة وعدم المساواة الاقتصادية، مما ينعكس سلبًا على الأوضاع المعيشية للعمال والفقراء والفئات المهمشة في المجتمع.

٣. الاستدامة الاجتماعية في المجتمعات الحضرية:

تعد التنمية المستدامة نمطًا من أنماط التنمية المجتمعية، يقوم على تحقيق أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية وعمرانية بطريقة متوازنة. حيث تهدف الاستدامة إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويصون الموارد الطبيعية ويطورها، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، كحق الفرد في الغذاء والمسكن والملبس والعمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي (رحاب مختار، ٢٠١٥: ص٣٤٤). فالتنمية المستدامة نشاط يسعى لتحسين حياة الإنسان، لكن ليس على حساب بيئته، وهي عملية لا تخرج عن كونها استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وواعية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد المعدلات الطبيعية من أجل تجديدها، كذلك هي محاولة بحث عن بدائل لهذه الموارد، والإبقاء عليها لأطول فترة زمنية ممكنة، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بصحة البيئة التي يعيشون فيها (غنيم محمد وماجدة أبو زنط، ٢٠١٠: ص٨٣).

وقد ظهرت الحاجة الماسة إلى الاهتمام بتحقيق الاستدامة الحضرية التي تستند على مبدأ أساسي وهو تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للاستدامة الحضرية (البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية)، وأن الموارد والخدمات والثروات الطبيعية ليست من حق الأجيال الحالية وحدها، وإنما للأجيال القادمة الحق فيها، ولا يمكن للأجيال الحاضرة أن تستنزف جميع الموارد المتوفرة حاليًا. نظرًا لتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعاني منها المجتمعات الحضرية في مختلف دول العالم، خصوصًا في مصر بسبب التزاحم والتزايد السكاني المستمر، والزيادة في أعداد السكان الوافدين إلى تلك المدن، مع التباطؤ في توفير الخدمات المتنوعة والمميزة التي يحتاجها السكان في حياتهم الآدمية، وعدم التوافق بين عمليات التنمية الحضرية والنمو الحضري السريع. بجانب انتهاج

الدولة سياسات جديدة تحت ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية، وإهمال البُعد الاجتماعي في التنمية الحضرية، وانتشار الانحرافات، والحرمان من الخدمات والمرافق الضرورية للحياة، وزيادة أعداد الفقراء وأصحاب المهن الهامشية (محمد الخواجة، ٢٠٠٩: ص٢١).

وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال التنمية الحضرية المستدامة، يمكن تحديد ركائز الاستدامة الحضرية فيما يلي: البُعد العمراني، ويشمل جودة التصميم الهندسي للمساكن من حيث مساحتها، ومدى ملاءمتها لإشباع احتياجات الفرد الآدمية، وسلامة المرافق الصحية، والشعور بالخصوصية والحياة الكريمة. أما البُعد الاجتماعي فيشير إلى احترام حقوق الإنسان، وشعور المواطنين بالثقة المتبادلة والأمن الاجتماعي، والاندماج والتماسك المجتمعي، والتوزيع العادل للموارد والخدمات بين طبقات المجتمع، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام المواطنين للمشاركة في اتخاذ القرارات، والتعبير عن الآراء والاحتياجات والمشكلات، ومكافحة الفقر والبطالة، والاستخدام الكامل للموارد البشرية، وتحسين مستوى الخدمات، واستقرار النمو السكاني. بينما يشير البعد الاقتصادي إلى زيادة معدلات الإنتاج والاستثمار والابتكار، والتنمية الصناعية، وتكافؤ الفرص أمام الجميع في الحصول على فرص عمل مناسبة، وكفاية متوسط الدخل الشهري للفرد، وتناسب أسعار السلع والخدمات مع الفئات الاجتماعية المختلفة، وترشيد استهلاك الموارد والثروات الطبيعية، والتنوع في المشروعات الاستثمارية، والاهتمام بالإنتاج الزراعي والحيواني. ويشير البُعد البيئي إلى الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي، واحترام البيئة الطبيعية، وتحقيق استغلال أمثل للموارد، وجودة المساحات الخضراء والمسطحات المائية ومضاعفة مساحتها على الأرض، وجودة المرافق العامة، وخدمات البنية التحتية، وشبكة الطرق والاتصالات، ونظافة البيئة وإعادة تدوير النفايات والمخلفات بها، واستخدام مصادر الطاقة النظيفة المتجددة. وأخيرًا البُعد التقني؛ ويتضمن استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، وتقلل من استهلاك

الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعة التي تسهم في الوقت الحالي - ومستقبلًا - في تأمين احتياجات السكان، وتحويل المجتمع ومؤسساته إلى مجتمع معلوماتي.

وبالرغم من كون الاستدامة الاجتماعية إحدى الركائز الثلاث الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات، بجانب الاستدامة البيئية والاقتصادية، إلا أنها الأقل تناولًا في الدراسات والبحوث، فهي أحد مكونات التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى الارتقاء بنوعية حياة كافة فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل، وتسعى إلى تمكين البشر من الاستفادة من الفرص المتاحة، والتنافس على أرض مستوية من أجل الحصول عليها، واستثمار قدراتهم وتأهيلهم، وتهيئة فرص الإبداع والإنتاج لهم، مما يجعلهم قادرين على تحمل المسئولية، والمشاركة بفعالية في المجتمع، وتوسيع خياراتهم في مختلف المجالات الحياتية، وتقبلهم لأوجه الاختلاف، والنظر إليها على أنها موضع القوة والتميز، وإرساء نظام عادل يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز لأى سبب في الحصول على الخدمات الإنسانية المتنوعة، وتأمينهم ضد أخطار الحياة مما يجعلهم قادرين على الصمود الاجتماعي، لأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وهم وسيلة الاستدامة وغايتها.

كما تسعى سياسات الاستدامة الاجتماعية إلى تحقيق الاندماج والتمكين، واحترام حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي، والمساواة الاجتماعية، والمشاركة الفعلية في صنع القرار، ومكافحة الفقر والبطالة، والاستخدام الكامل للموارد البشرية، وتحسين مستوى الخدمات، واستقرار النمو السكاني، ووقف الهجرة من الريف إلى المدن (رابح هزيلى، ٢٠١٥: ص٨). ومما لا شك فيه أن الاستدامة الاجتماعية يصعب تحقيقها في المجتمعات، التي ينتشر بها التمييز الاجتماعي، مثل الفروق بين الجنسين، والشرائح الاجتماعية والعرقية والدينية، والتي ترتفع بها معدلات الفقر والحرمان، وتنخفض فيها معدلات المشاركة الاجتماعية والسياسية.

وبذلك يمكن القول: إن تحقيق أهداف الاستدامة الاجتماعية يتطلب وضع إستراتيجية قومية من قبل الدولة، تعتمد على إدماج جميع أفراد المجتمع، وتمكينهم

اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وتحرر المجتمع من الفقر والحرمان، ومن شتى أنواع الاستغلال والتبعية، وإطلاق قدرات البشر، وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم، والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم، وذلك لتحسين نوعية حياة الإنسان، والإيفاء باحتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

٤. المدن المسورة النيوليبرالية والرأسمالية الحضرية- رؤية تحليلية:

في العقود الثلاثة الماضية اتجهت الحكومات في العديد من بلدان العالم المتقدمة والنامية نحو تشجيع استثمارات الشركات الأجنبية والمحلية في قطاع الإسكان الحضري، من أجل تحقيق التنمية الحضرية، وخاصة الاستثمار في مجال المجتمعات المُسورة التي تتشكل على أساس المكانة والثروة (P.1223: Noorloos. F & Kloosterboer.M,2018). فقد أدت السياسات الليبرالية مثل سياسات التكيف الهيكلى وتحرير التجارة والخصخصة إلى تعميق الازدواجية الاقتصادية في أغلب الدول النامية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قطاعين اقتصاديين متعارضين، وهما طبقة الأثرياء الذين يقطنون في المناطق الحضرية الآمنة، وطبقة فقراء الحضر الذين يقطنون المناطق العشوائية غير الآمنة.

أما في مصر على وجه الخصوص، فكانت في الماضي تخصص أحياء سكنية كاملة لسكنى الطبقات العليا، وخاصة على أطراف المدن، ولكن في السنوات الأخيرة ومع تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العامة ظهرت أنماط جديدة من تلك المجتمعات، اختلفت في سماتها الأساسية المميزة. فبينما كانت مجتمعات الطبقات العليا في الماضي جزءًا من النسيج العضوي والاجتماعي للمدن، نشأت المجتمعات الحالية مُسورة ومنعزلة اجتماعيًا ومكانيًا تمامًا عن المجتمع المحيط، وأصبحت تجمعات عمرانية منفصلة داخل النسيج العضوي للمدن. وتنامى اهتمام السكان بالانتقال إليها كنمط جديد للعمران، يسعى عدد من الأثرياء والمشاهير للحصول على الميزات العمرانية الكثيرة بداخلها

والتي لم تكن موجودة في مساكنهم القديمة.

فإذا تتبعنا نمو الرأسمالية الحضرية في مصر، نجد أنه منذ بداية محمد على وتنصيبه واليًا على مصر، وتبع ذلك في عهد أحفاده، كان بداية لتطبيق مبادئ التخطيط الحديث في القاهرة والإسكندرية، وبالرغم من تحجيم الهجرة إلا أن ذلك لم يقف حائلًا دون ظهور بوادر لأزمة الإسكان، حيث دفعت الشرائح الدنيا ثمن تحديث العمران، فقد نزح السكان الذين فقدوا مأواهم نتيجة لشق الشوارع العريضة، وتنسيق الميادين وما استتبعه من عمليات الهدم والإحلال إلى المقابر (جليلة القاضي، ٢٠٠٩: ص٣٢). ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ القطاع الخاص يستثمر في بناء العمارات السكنية ويعرضها للبيع، فقد كان تجميد الإيجار مقصورًا على المباني التي كانت قائمة حتى إبريل ١٩٤١م، وكان طبيعيًا أن تكون إيجارات المساكن الجديدة أعلى بكثير من نظيراتها للشقق القديمة المجمدة إيجاراتها (أمل صالح، ٢٠١٧: ص٩). كما حقق سوق الإسكان نوعًا من التوازن التلقائي بين العرض والطلب، ولم يكن على الدولة المساهمة بصورة كبيرة في إنشاء المساكن. وعندما جاءت ثورة يوليو عام ١٩٥٢، وصدر قانون الإصلاح الزراعي، تكفلت الدولة بإنشاء المساكن الشعبية، وزاد الطلب على العرض، وظهرت أزمة الإسكان، وبدأ انتشار العشوائيات. وجاءت حقبة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، فأنشأت الدولة وزارة التعمير، وانتعشت حركة العمران وبناء المساكن، ففي فترة السبعينيات والثمانينيات تحول المستثمرون في مجال الإسكان من مقاولين أو تجار أو سماسرة أراضٍ، لكي يكونوا رجال أعمال في مجال إنشاء الأبراج وعمارات التمليك، ثم انتقل المستثمرون بعد ذلك لبناء الكومباوندات.

فكان الرأسماليون المصريون يبحثون عن ربح سهل عن طريق الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لهم الدولة، لشراء الأراضي العامة وتحويل الصحارى إلى ملكية خاصة، ورسم الحدود المكانية في الحضر لصالح أصحاب الأراضي والمستثمرين الأجانب، وملاك العقارات من النخبة وأبناء الطبقة العليا، فأصبح

الفقر الحضري هو المنجم الذي يستخرج منه المستثمرون الرأسماليون الأموال والثروات الباهظة. وشجعت الحكومة القطاع الخاص ولم تتدخل لضبط الأسعار، في ظل تزايد الهجرة الداخلية، وما صاحبه من انتشار المناطق العشوائية كحل لمشكلة الإسكان، وأصبحت هناك مساكن بدون سكان، وسكان بدون مساكن. فأصحاب الرأسماليون لا يساهمون في تفريج أزمة السكن بل يزيدونها تعقيدًا، لأنهم يلغون من حسابهم البُعد الاجتماعي، ولا يهتمون إلا بجانب الربح المادي، بمعنى آخر هم يعيدون إنتاج شروط الأزمة، ويسهمون في امتداد الفضاءات الهامشية في الوسط الحضري (عمر الزعفورى، ٢٠٠٩: ص٢٨٤).

وبناءً على ما تقدم، تسهم المضاربات العقارية بدور مهم في التراكم الرأسمالي، وإثراء البعض على حساب البعض الآخر، والتنمية غير المتوازنة جغرافيًا في الدول النامية، فتزيد ثروة الرأسماليين، ويزداد الفقراء حرمانًا وفقرًا، وانتقال المستثمرين من إحدى مناطق الدولة إلى مناطق أخرى، مساهمة في بناء مجالات جغرافية جديدة. فظهرت طبقة واسعة من السماسرة ومضاربي الأراضي والعقارات من المواطنين غير العاملين، والموظفين المرتبط عملهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط في الأراضي والعقارات، علاوة على أصحاب الشركات المنفذة، والشركات صاحبة هذه المناطق، الذين تتراكم لديهم رؤوس الأموال فيقومون بإعادة استثمارها من أجل الحصول على مزيد من الأموال والقوة الاقتصادية والسياسية.

ويتمثل الرأسماليون العقاريون في المنمي العقاري الذي هو وسيط تجارى يدير عملية إعداد الأرض وبناء المساكن دون أن يتدخل في العملية الإنتاجية، ويظهر المنمي العقاري مع وجود تمويل مسبق للبناء في هيئة قرض يسمح للمنمي باستثمار جزء صغير من رأس المال، وأيضًا وجود قرض طويل الأجل للمنتفع، ليسمح بدفع ثمن الوحدة مباشرة، لكى لا يجمد المنمي رأسماله فترة طويلة، ذلك أن المنمي يدير رأسمالا تجاريًا متحركًا في مرحلة تحوله إلى سلعة خلال عملية

معقدة، لكى تتحقق دورة سريعة لرأس المال، ويعود للمنمي رأسماله مضافًا إليه أرباحه (جليلة القاضي، ٢٠٠٩: ص٣٢٠). وبذلك يُعد المنمي العقاري وكيلًا اقتصاديًّا وظيفته إدارة رأسمال تجارى في مرحلة تحوله إلى المسكن السلعة، ويتدخل الوكيل في كل مراحل العملية الإنتاجية، والمنمي العقاري قد يكون شركات عقارية عامة ذات امتياز للإنماء العقاري أو شركات عقارية خاصة، أو شركات فرعية للبنوك التجارية أو المشيدين، ويجمعون بين الإنتاج والإنماء العقاري، وهناك منمون آخرون مثل ملاك أراضٍ يمولون بناء العمارات، والمستثمرون الذين ينتج رأسمالهم من دخل عقاري زراعي أو تجارى حيث يشترون أرضًا ويشيدونها (أمل صالح، ٢٠١٧: ص٧).

وفى ضوء ذلك شهدت المجتمعات المُغلقة نموًا هائلًا في معظم المدن المصرية الجديدة، فانتشرت المنتجعات السكنية المغلقة وشبه المغلقة، ذات مستويات سكنية واجتماعية أكثر ثراء من غيرها، وحققت هذه المناطق أرباحًا طائلة للشركات الاستثمارية المنفذة. نتيجة خفض الإنفاق الحكومي فيما يخص التنمية السكنية لذوي الدخل المرتفع من خلال التحول نحو آليات الفكر الاقتصادي الحر الذي يشجع الخصخصة في مجال العمران والخدمات، من خلال دعم الحكومة المصرية للمستثمرين المحليين والأجانب في بناء مجتمعات مُغلقة للطبقتين العليا وفوق المتوسطة في المجتمع المصري، وتوفير مصادر للدخل لتمويل المشروعات الوطنية، وخاصة إسكان محدودي الدخل. أي أن النمو في تراكم رأس المال سواء أكان ذلك بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات، أو ظهور الرأسمالية منذ الثمانينيات، أدى إلى اتجاه الدولة نحو التغير في أنماط الإنتاج من خلال التوسع الاستثماري للقطاع الخاص في مجال الأراضي والعقارات والخدمات، وذلك لرفع معدل الاستيطان بالمدن الجديدة وتعمير الصحراء.

كما أسهم ازدياد النمو الحضري والتكدس السكاني في المدن المصرية في التدهور العام للفراغات العمرانية والبيئة السكنية بالمدن، والازدحام المروري في

الطرق، وانتشار التلوث البيئي وانخفاض أداء وكفاءة الخدمات المجتمعية، وغيرها من المشكلات التي دفعت الطبقات الغنية للهروب إلى تلك المجتمعات بحثًا عن نمط حياة أفضل، ومناطق صديقة للبيئة، والهروب من الفوضى التي تعم المناطق التقليدية القديمة. بجانب السعي وراء تحقيق الأمن والسلامة في حياتهم المعيشية، بسبب تزايد الهاجس الأمني لدى الأثرياء نظرًا لارتفاع معدلات الجريمة في المدن العامة، وقد مثلت البوابات والأسوار العالية ونظم المراقبة والحراسة الإلكترونية المتطورة في المجتمعات المُسورة وسيلة للتمتع ببيئة سكنية آمنة (Glasze.G,2011: P.211). بالإضافة إلى ازدياد تطلعات الطبقات العليا التي تمتلك النزعة الاستهلاكية والقوة الشرائية، للحصول على إسكان متميز يحقق رغباتهم، باعتبار أن الإسكان الخاص المغلق قادر على تحقيق رغبات هذه الفئات، من خلال توفير نمط حياة مثالي، ومستوى متميز من الخدمات والمرافق الأساسية، والمناطق الخضراء والبيئة الصحية اللازمة لهم (Demir.A & Mukhlis. M, 2017: p.2) نظرًا لما أصبحت تتسم به المجتمعات العامة من مظاهر التلوث البيئي، وتخريب الممتلكات العامة وانتشار التلوث الضوضائي، وارتفاع معدلات العنف والجريمة والتحرش.

وتتسم المجتمعات المُغلقة - سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة المساحة- بعدة خصائص تميزها عن غيرها من أنماط المجتمعات السكنية الأخرى في المدن، فهي مناطق سكنية يقطنها الأثرياء، وتتوافر بها أفضل التصميمات المعمارية، وأجود الخدمات والمرافق، وتتسم بجودة البنية التحتية (Ruiu. M,2014: P.316). وتتوافر بهذه المجتمعات درجة عالية من الخصوصية والهدوء والشعور بالأمان، بفضل إجراءاتها الأمنية التي تحكم عمليات الدخول والخروج عبر بواباتها (Glasze. G,2011: P.210). وتتميز الوحدات السكنية داخل المجتمعات المُغلقة باختلاف أنماطها المعمارية، وارتفاع قيمتها العقارية، مقارنة بالوحدات السكنية خارجها، كما تتميز بالنظافة البيئية وتوافر أجود المساحات الخضراء والمسطحات المائية الخاصة بسكانها. وتتسم العلاقات

الاجتماعية بين سكان المجتمعات المُسورة بقوة الروابط الاجتماعية، والتعاون المستمر من أجل المحافظة على النمط الإسكاني الجديد، بينما في المقابل تضعف شبكة علاقاتهم الاجتماعية مع سكان المجتمع العام (Boonjubun. C,2019: P.7) كما يتميز سكانها بالتجانس والتقارب في الطبقة الاجتماعية، والمستوى الاقتصادي والثقافي، والحاجة إلى العيش في إطار مجتمع منظم قائم على تحديد قواعد ومسؤوليات مشتركة بين سكانها لحماية وصيانة التجمع المُسور وبيئته.

وقد اعتمدت ظاهرة المجتمعات المُسورة كظاهرة عالمية على الأمن كأداة تسويقية رئيسة لجذب السكان الجدد، فهي تعبر عن عدم رغبة الطبقات العليا وفوق المتوسطة في الإقامة في مجتمعات ما بعد الحداثة نتيجة تعزيز ثقافة الخوف وعدم الشعور بالأمان لديهم، الأمر الذي يؤدى بهم إلى البحث عن مناطق سكنية محكمة الرقابة، وفى معزل عن المجتمع المفتوح. حيث تكون المجتمعات المغلقة هي الملاذ لتحقيق الاحتياج إلى الأمن ومنع تطفل الغرباء وخاصة في المدن التي تعانى من انتشار الجريمة (Ajibola. M et al.,2011: P.72). وقد تزايد الطلب على العيش في هذه المدن المُغلقة بالبوابات بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر، عندما استخدم المستثمرون العقاريون مسألة الأمن التي أعقبت الثورة للترويج لهذه المجتمعات السكنية المغلقة وجذب الأثرياء والمشاهير إليها، في ظل انتشار الفوضى والعنف والجريمة في المجتمع المصري، مما دفع الكثير من هؤلاء الذين يملكون القدرة الشرائية إلى الانتقال للعيش في مناطق سكنية محصنة لحماية أنفسهم وعائلاتهم من أي تهديدات خارجية استجابة لهندسة الخوف والترهيب.

٥. المدن المغلقة والاستدامة الاجتماعية الحضرية:

يعد تزايد الاهتمام ببناء مجتمعات سكنية مُسيجة بالأسوار الصاعدة في البلدان النامية كجزء من تأثير الرأسمالية الأمريكية في أوائل التسعينيات، تعبيرًا عن عدم المساواة الطبقية، ونتاجًا لنظام الرأسمالية الجديدة بعد الانتقال من الاشتراكية، حيث نفذت الدولة سياسات الإسكان الاجتماعي، وأعطت للرأسماليين

دورًا أكبر في القطاع الخاص، وحولت سياسات السوق مشروعات الإسكان إلى سلعة لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكلفته (Polanska. D,2010: P.421). فالمدن المسورة النيوليبرالية واقع حضري يحركه السوق بدلًا من حاجات المواطنين، حيث تلبى مصالح الفرد والشركات بدلًا من اهتمامات الجماهير، ومن بين المظاهر التي تتضمنها، التخلص بشكل متزايد من الضوابط، وخصخصة الإنتاج، والاستهلاك الجماعي، ومن ثم أصبحت الدولة والموظفون العموميون للدولة يلعبون دورًا أقل في تشكيل المدينة عن ذي قبل، أو لا يهدف أداؤهم سوى لصالح التراكم الرأسمالي فقط (Bayat. Asef, 2009: P.26).

فقد أدت هذه المجتمعات المُسورة إلى زيادة حدود الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة، من خلال الاتجاه نحو خصخصة الفراغات العامة والمشروعات الإسكانية والخدمات، وبالتالي أدى ذلك بدوره إلى زيادة التوتر الطبقي وتراجع، العدالة الاجتماعية، وانتشار الإحساس بالظلم الاجتماعي بين أفراد الطبقة المتوسطة والفقيرة (Youssef. Karim, 2015: P.2). وقد أسهمت سياسة الخصخصة للمساحات العامة في إنتاج ثقافة الاستبعاد الاجتماعي، كسمة ناشئة في المدن النيوليبرالية، التي تعتمد على الجدران والبوابات، كحواجز مادية، ورموز للوقاية والحماية من تطفل الغرباء من الطبقات الفقيرة والمتوسطة (Ruiu. Maria, 2014: P.316). وهذا ما أكدته دراسات عديدة ومنها دراسة (Klaufus. Christien et al.,2017: P.3) التي بينت أن ازدياد المجتمعات المُسيجة ذات الوحدات السكنية العمودية والأفقية في المدن الحضرية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحت تأثير رأس المال الاستثماري، أدى إلى تفاقم الاستبعاد الاجتماعي لفئات الطبقات المتوسطة والفقيرة بشكل يهدد مستقبل الاستدامة الحضرية الاجتماعية والبيئية. فالمجتمعات المُسورة جعلت الانفصال المادي بين طبقات المجتمع منهجًا للحياة وتحقيقًا للرفاهية، ويختفي بذلك معنى الجوار بالمفهوم المتعارف عليه تقليديًا، وهذا الاستبعاد يقلل من عدد الأماكن العامة التي يمكن أن يسهم ويشارك فيها الجميع، وبالتالي تقل العلاقات والتفاعلات

بين الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية، مما يزيد المسافة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد (Boonjubun.Chaitawat,2019: P.10). حيث إنه يخلق مناطق راقية للأغنياء وأخرى مهملة للفقراء، ويخلق أنماطًا جديدة من العزلة والتهميش الاجتماعي، ويضع حواجز فاصلة بين المواطنين على أساس الطبقة والثروة والمكانة الاجتماعية، مما يؤثر سلبًا على الإحساس بالمواطنة والانتماء للوطن (Bayon. Maria & Saravi. Gonzalo , 2013: P.35).

ومما لا شك فيه أن هذه المجتمعات المُسورة لا تعبر عن الحواجز المادية فحسب، ولكنها رموز للقيم المغلقة الخاصة بأولئك المقيمين داخلها، والذين يرفضون الاندماج مع بقية أفراد المجتمع، فتتسع الفجوة الاجتماعية بين سكان هذه المجتمعات والمقيمين خارجها (Alkan-Gokler.Leyla,2017: P.689).

وبذلك تؤدى ظاهرة المجتمعات المُسورة إلى تدمير حقوق أفراد آخرين في المجتمع، يرغبون في التمتع بحقوق مجتمعهم، من حيث استخدام المساحات المفتوحة، والخدمات المتنوعة، والمسطحات الخضراء العامة، والتفاعل والاندماج مع الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، مما يخلق ظروف وأنماط حياة غير متكافئة بين فئات المجتمع المختلفة. فأصبح التمايز الحضري في المدينة يظهر في شكل أحياء مقسمة وفقًا للمستويات الاجتماعية المختلفة، يحدده التقسيم الاجتماعي للعمل، ونظام توزيع الدخول، والقدرة الاستهلاكية للشرائح الاجتماعية المختلفة.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول: إن عدم تحقيق المساواة المكانية والاجتماعية بين أولئك الذين يعيشون داخل هذه المجتمعات المغلقة والمقيمين خارجها، يخلق فجوة بين توقعات المواطنين واحتياجاتهم، وعجز الدولة عن الوفاء بها، وهذه الفجوة تتغذى بصمت وتنمو بين فقراء الحضر، الذين يشعرون بالعداء نحو أولئك الذين يعيشون في مجتمعات خاصة. وبذلك جاءت هذه الظاهرة لتزيد مظاهر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بشكل أساسي في كل المجتمعات الإنسانية ومنها مصر، فنجده في التعليم (المدارس الدولية الخاصة

مقابل المدارس الحكومية)، و(الجامعات الخاصة مقابل الجامعات الحكومية)، وفى الرعاية الصحية (المستشفيات الخاصة مقابل المستشفيات الحكومية)، وفى المناطق السكنية (مناطق سكنية خاصة بالأغنياء مقابل مناطق سكنية خاصة بالفقراء) وغيره من مظاهر التقسيم الطبقي القائم على أساس رأس المال.

وعلى الرغم من أهمية التدابير الأمنية المادية والبشرية التي تحققها تلك المجتمعات لحماية سكانها من أي أخطار خارجية كالسرقة والقتل والعنف والابتزاز وخطف الأطفال، لكن ظهرت بعض الاتجاهات السوسيولوجية الناقدة والمعارضة لهذه المدن المُغلقة، من حيث كونها تسهم في تعزيز ثقافة الخوف لدى سكانها، والرغبة في تحقيق الأمن والحماية من هؤلاء المواطنين المقيمين في المجتمعات المفتوحة، وهم أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة، مما يزيد الحواجز المادية والاجتماعية والنفسية بين سكان الوطن الواحد. وقد يترتب على ذلك فيما بعد بعض التداعيات الاجتماعية والسياسية والأمنية السلبية الناتجة عن شعور مواطني المجتمعات غير المسورة - خاصة الفقراء - بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة الفوارق الطبقية، والتمييز الاجتماعي لصالح الأغنياء والمشاهير، وتتمثل هذه التداعيات في نشوب الثورات وانتشار العنف والتخريب والجريمة في المجتمع المصري. كما أن عزلة الأغنياء في تجمعات مغلقة يقلل الشعور بالثقة المتبادلة وفرص التفاعل الاجتماعي بين طبقات المجتمع، ويزيد من مشاعر الخوف من الآخر، كما يؤدي في بعض الأحيان إلى نشوب ثقافة الازدراء على أساس الطبقة والثروة، وظهور العديد من السلوكيات المعادية للدولة، وقد يزيد الخطر الأمني إذا كانت المجتمعات ذات البوابات مبنية على أساس انتماءات طائفية، أو انتماءات هوية معينة، لأنها بعد ذلك تصبح تهديدًا للهوية الوطنية في مصر.

خامسًا: الإجراءات المنهجية للبحث:

١. فروض البحث:

يتحدد الفرض الرئيس لهذا البحث في: "يوجد اختلاف في مستوى أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة في ضوء السياسة النيوليبرالية والرأسمالية الحضرية؟"، وينبثق عن هذا الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:

أ. يوجد مستوى متوسط من بُعد العدالة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

ب. يوجد مستوى مرتفع من بُعد المشاركة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

ج. يوجد مستوى منخفض من بُعد التماسك الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

د. يوجد مستوى مرتفع من بُعد الأمن الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

هـ. يوجد مستوى متوسط من بُعد الثقة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

و. يوجد مستوى متوسط من بُعد الانتماء الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

٢. مناهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتشخيص إشكالية البحث (أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المُسورة) وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة، والعوامل التي تتحكم فيها

لاستخلاص النتائج وتعميمها، ويتضح ذلك بشكل واضح في الإطار النظري والميداني للبحث، كما اعتمد على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، لدراسة عدد محدود من سكان المجتمعات الحضرية المغلقة في محافظة القاهرة، من أجل التعرف على مدى توافر أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة.

٣. أدوات جمع البيانات الميدانية:

اشتملت الأداة على أسئلة عن البيانات الأولية لوصف الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد عينة البحث، وهي: (السن، النوع، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، الدخل الشهري، نوعية المسكن، نوع الحيازة). ثم تم تصميم مقياس عن أبعاد الاستدامة الاجتماعية من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، مكون من ثلاثة اختيارات تتراوح ما بين "موافق"، "محايد"، "غير موافق"، ويضم ستة محاور أساسية وهى: (بُعد العدالة الاجتماعية – بُعد المشاركة الاجتماعية - بُعد التماسك الاجتماعي – بُعد الأمن الاجتماعي - بُعد الثقة الاجتماعية – بُعد الانتماء الاجتماعي)، بغرض جمع البيانات الكمية عن مستوى أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة، ولقد مر المقياس بعدة مراحل وهى: مرحلة الصياغة المبدئية للمقياس: وفيها تم صياغة الأسئلة بصورة مبدئية في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته، ثم مرحلة تحكيم المقياس: وفيها تم عرض المقياس بصياغته المبدئية على عدد من أساتذة علم الاجتماع بجامعات أسيوط وسوهاج والقاهرة، وذلك للنظر في مدى استيفاء المقياس على عبارات تحقق أهداف البحث، ولقد تم حذف بعض العبارات التي ليس لها أهمية، وتعديل البعض الآخر، وإعادة ترتيب الفقرات للإفادة القصوى من المقياس. وأخيرًا مرحلة قياس ثبات وصدق المقياس: بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون تم صياغة عبارات المقياس لحساب الثبات والصدق فيه، ويتضح ذلك فيما يلي:

أ. صدق المقياس:

- **الاتساق الداخلي:**

قامت الباحثة بحساب صدق الاتساق الداخلي للمقياس، وذلك بعد تطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (٥٠) مفردة، عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات أبعاد المقياس والدرجة الكلية للبُعد نفسه. ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (١): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية عليه

بُعد العدالة الاجتماعية		بُعد المشاركة الاجتماعية		بُعد التماسك الاجتماعي		بُعد الأمن الاجتماعي		بُعد الثقة الاجتماعية		بُعد الانتماء الاجتماعي	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٥٦١	١	٠,٥٩٥	١	٠,٤٠٧	١	٠,٦٥٤	١	٠,٦٢٥	١	٠,٥٦٧
٢	٠,٣٣٤	٢	٠,٥٦٩	٢	٠,٣٨٩	٢	٠,٣٥٥	٢	٠,٣٩٧	٢	٠,٣٢٤
٣	٠,٤٢٢	٣	٠,٤٩٨	٣	٠,٦٢٦	٣	٠,٤٨٣	٣	٠,٥٠٣	٣	٠,٦١٥
٤	٠,٤٧٥	٤	٠,٥٤٧	٤	٠,٥٣٦	٤	٠,٥٨٥	٤	٠,٦٢٨	٤	٠,٣٣٨
٥	٠,٤٦٣	٥	٠,٥٣٨	٥	٠,٣٧٩	٥	٠,٤٤٦	٥	٠,٤٩١	٥	٠,٣٦٧
٦	٠,٤٢٥	٦	٠,٤١٦	٦	٠,٥٢٨	٦	٠,٥٤٨	٦	٠,٦١٦	٦	٠,٥٣٦
٧	٠,٣٨٢	٧	٠,٦٣٩	٧	٠,٤١٥	٧	٠,٥٢٦	٧	٠,٣٦٧	٧	٠,٤٦٧
٨	٠,٦٣٧	٨	٠,٣٨٨	٨	٠,٤١٨	٨	٠,٤٣٧	٨	٠,٣٧٨	٨	٠,٥٦٥
٩	٠,٥٣٩	٩	٠,٦١٩	٩	٠,٤٦٦	٩	٠,٥٣٢	٩	٠,٦٤٠	٩	٠,٥٨٤
١٠	٠,٣٩٧	١٠	٠,٥٧٧	١٠	٠,٦٤٩	١٠	٠,٣٥٣	١٠	٠,٤٣٨	١٠	٠,٥٦٨
١١	٠,٥٩٨	١١	٠,٥٢٦	١١	٠,٤٦٥	١١	٠,٥٠٨	١١	٠,٥٢٠	١١	٠,٣٢٦
١٢	٠,٣٥٩	١٢	٠,٥٣٥	١٢	٠,٥٨٨	١٢	٠,٥٩٥	١٢	٠,٥٥٤	١٢	٠,٥٦٨
١٣	٠,٥٩٧	١٣	٠,٦٦٧			١٣	٠,٤٨٧	١٣	٠,٦١٨	١٣	٠,٦٤٦
		١٤	٠,٣٥٦			١٤	٠,٤١٩	١٤	٠,٤٠٩		
		١٥	٠,٣٧٤			١٥	٠,٣٤٦	١٥	٠,٥٤٠		
						١٦	٠,٦٠٨	١٦	٠,٤٥٥		
								١٧	٠,٤٩٦		

يتضح من جدول رقم (١) حسب كل بُعد من أبعاد المقياس وجود معاملات ارتباط مرتفعة بين جميع فقرات المقياس، ودالة إحصائيًا لكل بُعد من الأبعاد الستة عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١، وهذا يدل على صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

- **الصدق البنائي:**

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بُعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية لفقرات المقياس.

جدول رقم (٢): معاملات الارتباط بين درجة كل بُعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية عليه

م	الأبعاد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
١	بُعد العدالة الاجتماعية	٠,٤٤٨	٠,٠١
٢	بُعد المشاركة الاجتماعية	٠,٥٩٩	٠,٠١
٣	بُعد التماسك الاجتماعي	٠,٣٧٨	٠,٠١
٤	بُعد الأمن الاجتماعي	٠,٤١٩	٠,٠١
٥	بُعد الثقة الاجتماعية	٠,٤٨٣	٠,٠١
٦	بُعد الانتماء الاجتماعي	٠,٤٦٨	٠,٠١

يبين جدول رقم (٢) أن جميع معاملات الارتباط في جميع أبعاد المقياس دالة إحصائيًا عند مستوي (٠,٠١)، وبذلك تكون جميع أبعاد المقياس صادقًا لما وضع لقياسه.

ب. ثبات المقياس:

تحققت الباحثة من ثبات المقياس في البحث الحالي من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٣):

جدول رقم (٣): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس

م	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	بُعد العدالة الاجتماعية	١٣	٠,٧٧
٢	بُعد المشاركة الاجتماعية	١٥	٠,٨٢
٣	بُعد التماسك الاجتماعي	١٢	٠,٧٩
٤	بُعد الأمن الاجتماعي	١٦	٠,٧٨
٥	بُعد الثقة الاجتماعية	١٧	٠,٧٥
٦	بُعد الانتماء الاجتماعي	١٣	٠,٧٦
	الدرجة الكلية للمقياس	**٨٦**	**٠,٨٣**

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (٣) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل بُعد حيث تتراوح بين (٠,٧٥، ٠,٨٢)، بينما بلغت لجميع فقرات المقياس (٠,٨٣) وهي معاملات ثبات جيدة (أكبر من ٠,٧) وتشير إلى إمكانية استخدام المقياس وثباته.

٤. مجتمع وعينة البحث:

يتحدد مجتمع البحث في جميع سكان المدن المصرية المغلقة، وقد قامت الباحثة باختيار عينة عمدية من المدن المغلقة بمحافظة القاهرة، وكذلك قامت باختيار عينة عمدية قوامها (٤٠٠) مفردة من سكان هذه المدن، وهم (الرحاب، المصراوية، ميفيدا، قطامية جاردنز، جاليريا ريزيدنس، ستون ريزيدنس، ستون بارك، هايد بارك)، وذلك ليطبق عليهم مقياس أبعاد الاستدامة الاجتماعية لدى سكان المدن المغلقة، ويرجع سبب اختيار محافظة القاهرة بالتحديد لكونها أكبر محافظة في عدد السكان، وتزداد عدد المدن المغلقة والمناطق العشوائية فيها مقارنة بالمحافظات الأخرى، كما تم اختيار هذه المدن المغلقة بالتحديد لكونها مأهولة بالسكان وتوجد بها الخدمات كافة. وتتحدد شروط اختيار العينة العمدية في التركيز على الفئات العمرية من (٢٠-٦٠ سنة)، وتضم الجنسين من الذكور والإناث مصريي الجنسية، وتشمل العينة فئة المتزوجين ولديهم أبناء، وجميع

الفئات المهنية والمستويات التعليمية، وكذلك تشمل المقيمين إقامة كاملة في مدن مغلقة فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولديهم أقارب وأصدقاء يعيشون خارج هذه المدن. وفيما يلي جدول يوضح خصائص عينة البحث من حيث أوضاعها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية:

جدول رقم (٤): التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة البحث

م	النوع	ك	%	م	الحالة المهنية	ك	%
١	إناث	٢٢٦	٥,٥٦	١	ربة منزل	١١	٢,٧
٢	ذكور	١٧٤	٥,٤٣	٢	أعمال حرة (رجال وسيدات أعمال)	١١٢	٢٨
	كلى	٤٠٠	١٠٠	٣	أطباء	٨٦	٢١,٥
م	**السن**	**ك**	**%**	٤	مهندسين	٦١	١٥,٣
١	من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة	١٥	٧,٣	٥	أعضاء هيئة تدريس بالجامعات	٦٦	١٦,٦
٢	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٩٨	٥,٢٤	٦	أعضاء هيئة قضائية	٣٥	٨,٧
٣	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١٦٩	٣,٤٢	٧	شركات قطاع خاص	٢٩	٧,٢
٤	من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	١١٨	٥,٢٩		كلى	٤٠٠	١٠٠
	كلى	٤٠٠	١٠٠	م	**الدخل الشهري للأسرة**	**ك**	**%**
م	**الحالة التعليمية**	**ك**	**%**	١	من ٧٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	٤٩	٢,١٢
١	تعليم متوسط	١١	٧.٢	٢	من ١٠٠٠٠ إلى أقل من ١٣٠٠٠	٦٧	٧,١٦
٢	تعليم فوق متوسط	١٧	٤,٣	٣	من ١٣٠٠٠ إلى أقل من ١٦٠٠٠	٨٣	٧,٢٠
٣	تعليم جامعي	٢٠٥	٥١,٣	٤	من ١٦٠٠٠ إلى أقل من ١٩٠٠٠	٧٤	٥,١٨
٤	تعليم فوق جامعي	١٦٧	٤١,٧	٥	من ١٩٠٠٠ إلى أقل من ٢٢٠٠٠	٥٩	٧,١٤
	كلى	٤٠٠	١٠٠	٦	أكثر من ٢٢٠٠٠ جنية	٦٨	١٧
م	**نوع المسكن**	**ك**	**%**		كلى	٤٠٠	١٠٠
١	شقة	١٥٢	٣٨	م	**نوع الحيازة**	**ك**	**%**
٢	دوبلكس	١١٥	٢٨,٧	١	ملك	٢٥٥	٦٣,٧
٣	بنتهاوس	٧٦	١٩	٢	إيجار	١٤٥	٣٦,٣
٤	تاون هاوس	١٥	٣,٨		كلى	٤٠٠	١٠٠
٥	توين هاوس	١٠	٢,٥				
٦	فيلات مستقلة	٣٢	٨				
	كلى	٤٠٠	١٠٠				

ويتضح من جدول رقم (٤) ما يلي:

- **فيما يتعلق بالنوع:** احتلت نسبة الإناث (٥٦,٥٪) في مقابل نسبة الذكور (٤٣,٥٪)، وذلك يشير إلى أن غالبية مفردات عينة البحث كانوا من الإناث.
- **وفيما يتعلق بالسن:** احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى في فئة السن من (٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٤٢,٣٪)، وتليها في فئة السن من (٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة) بنسبة (٢٩,٥٪)، وبعدها في فئة السن من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (٢٤,٥٪)، وأخيرًا في فئة السن من (٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٣,٧٪)، وذلك يشير إلى أن فئة السن من (٤٠-٥٠ سنة) جاءت في المرتبة الأولى من عينة البحث.
- **أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي:** احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى في فئة التعليم الجامعي بنسبة (٥١,٣٪)، وتليها في فئة التعليم فوق الجامعي بنسبة (٤١,٧٪)، وبعدها في فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة (٤,٣٪)، وأخيرًا في فئة التعليم المتوسط بنسبة (٢,٧٪). وهذا يشير إلى أن غالبية مفردات عينة البحث كانوا من المتعلمين تعليمًا جامعيًّا، وتليها تعليم فوق الجامعي.
- **وفيما يتعلق بالحالة المهنية:** احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى في فئة العاملين أعمالًا حرة (رجال وسيدات أعمال) بنسبة (٢٨٪)، وتليها في فئة الأطباء بنسبة (٢١,٥٪)، وبعدها في فئة أعضاء هيئة تدريس بالجامعات بنسبة (١٦,٦٪)، ثم في فئة المهندسين بنسبة (١٥,٣٪)، وتليها في فئة أعضاء الهيئة القضائية بنسبة (٨,٧٪)، ثم في فئة العاملين بالقطاع الخاص بنسبة (٧,٢٪)، وأخيرًا في فئة ربات البيوت بنسبة (٢,٧٪)، وهذا يشير إلى أن غالبية مفردات عينة البحث كانوا من العاملين في الأعمال الحرة.
- **أما فيما يتعلق بمستوى الدخل الشهري للأسرة:** احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى في فئة الدخل الشهري (من ١٣٠٠٠ إلى أقل من ١٦٠٠٠جنيه) بنسبة (٢٠,٧٪)، وتليها في فئة الدخل من (من ١٦٠٠٠ إلى أقل من ١٩٠٠٠ جنيه) بنسبة (١٨,٥٪)، وبعدها في فئة الدخل (أكثر من ٢٢٠٠٠ جنيه) بنسبة

(١٧٪)، ثم في فئة الدخل (من ١٠٠٠٠ إلى أقل من ١٣٠٠٠ جنيه) بنسبة (٧,١٦٪)، وتليها في فئة الدخل (من ١٩٠٠٠ إلى أقل من ٢٢٠٠٠ جنيه) بنسبة (٧,١٤٪)، وأخيرًا في فئة الدخل (من ٧٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه) بنسبة (٢,١٢٪). وهذا يشير إلى ارتفاع مستويات الدخل الشهري لدى أفراد عينة البحث.

- **وفيما يتعلق بنوع المسكن:** احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى في فئة المقيمين في شقق بنسبة (٣٨٪)، وتليها في فئة المقيمين في دوبلكس بنسبة (٢٨,٧٪)، وتليها في فئة المقيمين في بنتهاوس بنسبة (١٩٪)، ثم في فئة المقيمين في فيلات منفصلة بنسبة (٨٪)، وبعدها في فئة المقيمين في تاون هاوس بنسبة (٣,٨٪)، وأخيرًا في فئة المقيمين في توين هاوس بنسبة (٢,٥٪)
- **وفيما يتعلق بنوع حيازة المسكن:** تركزت نسبة (٦٣,٧٪) في فئة المقيمين في مسكن تمليك، بينما في المقابل تركزت نسبة (٣٦,٣٪) في فئة المقيمين في مسكن إيجار. وهذا يشير إلى أن غالبية مفردات عينة البحث كانوا من المقيمين في مساكن ملكًا لهم.

٥. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم معالجة بيانات البحث الحالي باستخدام برنامج (SPSS)، وتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

١) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم في وصف خصائص عينة البحث.

٢) معامل ألفا كرونباخ، لمعرفة ثبات فقرات المقياس.

٣) معامل ارتباط بيرسون، لقياس درجة الارتباط، ويقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للمقياس.

٤) المتوسط الوزني المرجح لمعرفة مستوى استجابة أفراد العينة على فقرات المقياس ولمعرفة ترتيب تلك الفقرات.

سادسًا- الإطار الميداني للبحث:

١. نتائج الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه: «يوجد مستوى متوسط من بُعد العدالة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة»، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب التكرارات والمتوسطات الموزونة والنسب المئوية لبُعد العدالة الاجتماعية، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٥): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني لفقرات بُعد العدالة الاجتماعية

	المتغيرات	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
١	يستطيع سكان الكومبوند الوصول إلى كافة خدمات الكومبوند بسهولة وفى أي وقت.	٧٢٦	١,٢	٤٠,٣	٧
٢	يجب على المسئولين ورجال الأعمال الاهتمام ببناء تجمعات سكنية راقية لسكان العشوائيات والمناطق الفقيرة.	٤٣٥	١,١	٢٩,٥	١٣
٣	لا ينبغي دخول أي غرباء للاستفادة من خدمات الكومبوند	١٧٨٣	٣	٢,٩٩	١
٤	يجب أن يتساوى جميع المواطنين أمام القانون.	٦٧١	١,٢	٣٧,٣	٩
٥	يجب تهتم الدولة بإنشاء العديد من المدن المغلقة لحماية صفوة المجتمع من الأغنياء والمشاهير والعلماء.	١٦٧٣	٢,٨	٩٣,٤	٣
٦	خلق الله الناس طبقات والتفرقة بينهم أمر طبيعي وصحي	٥٤٤	١,١	٣٦,١	١٠
٧	من حق الفتاة أن تتساوى مع الرجال في جميع الحقوق والفرص.	٤٥٢	١,١	٣١,٨	١٢

٨	ينبغي الفصل بين فئات المجتمع وفقًا للمكانة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي.	١٧٣٣	٢,٩	٩٥,٢	٢
٩	لا أشعر بالتميز لأن الدولة توفر خدمات متنوعة وممتازة تتناسب مع جميع فئات المجتمع.	٨٧٨	١,٥	٤٨,٨	٦
١٠	احترامي للآخرين في التعامل لا يتأثر بمستواهم الاجتماعي والمادي	٤٨٩	١,١	٣٥,٩	١١
١١	لا ينبغي السماح لعمال وعاملات الكومبوند من الاستفادة من الخدمات المتاحة فيه.	١٥٩١	٢,٧	٨٨,٣	٤
١٢	ينبغي توفير أرقى الخدمات أمام جميع المواطنين دون تمييز أو تحيز.	٧٠١	١,٢	٣٨,٩	٨
١٣	أحرص على اختيار أصدقائي من نفس مستواي الطبقي والمادي	١١٠١	١,٩	٦١,٢	٥
البعد ككل			**١,٦**	**٦٤,٥**	**منخفض**

يتضح من جدول رقم (٥) أن المتوسط الوزني لبُعد العدالة الاجتماعية بلغ (١,٦)، وبنسبة مئوية (٦٤,٥) وهي قيمة منخفضة، مما يشير إلى عدم صحة الفرض الأول الذي ينص على أنه: "يوجد مستوى متوسط من بُعد العدالة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة ". حيث جاءت الفقرة الثالثة "لا ينبغي دخول أي غرباء للاستفادة من خدمات الكومبوند " في المرتبة الأولى وبنسبة مئوية (٩٩,٢٪)، ثم جاءت الفقرة الثامنة "ينبغي الفصل بين فئات المجتمع وفقًا للمكانة الاجتماعية" في المرتبة الثانية وبنسبة مئوية (٩٥,٢٪)، وجاءت الفقرة الخامسة "يجب أن تهتم الدولة بإنشاء العديد من المدن المغلقة لحماية صفوة المجتمع من الأغنياء والمشاهير والعلماء" في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٩٣,٤٪)، وبعده جاءت الفقرة الحادية عشرة "لا ينبغي السماح لعمال وعاملات الكومبوند من الاستفادة من الخدمات المتاحة فيه" في المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية (٨٨,٣٪). ويليه جاءت الفقرة الثالثة عشرة "أحرص على اختيار أصدقائي من نفس مستواي الطبقي والمادي" في المرتبة الخامسة وبنسبة مئوية (٦١,٢٪). بينما جاءت الفقرة الثانية "يجب على المسئولين ورجال الأعمال الاهتمام ببناء

تجمعات سكنية راقية لسكان العشوائيات والمناطق الفقيرة" في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (٢٩,٥٪). وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث من سكان الكومبوندات أكدوا على رغبتهم في الانفراد بميزات التجمعات المغلقة لهم ولأسرهم، ورفضهم التام مشاركة سكان المجتمعات المحيطة معهم. حيث يرون أن الدولة ورجال الأعمال هم المسئول الأول عن توفير حياة كريمة ومساكن راقية وخدمات ملائمة لسكان الطبقة الدنيا.

٢. نتائج الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه: «يوجد مستوى مرتفع من بُعد المشاركة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة»، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب التكرارات والمتوسطات الموزونة والنسب المئوية لبُعد المشاركة الاجتماعية، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٦): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني لفقرات بُعد المشاركة الاجتماعية

	المتغيرات	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
١	لا أستطيع المشاركة في الجمعيات التطوعية، ولكن أحرص دومًا على دفع الصدقات والزكاة لمستحقيها	١٤٩١	٢,٦	٨٣,٧	٢
٢	أحرص على المشاركة في الندوات والمنتديات التي تناقش مشكلات بلدي.	١١٧٣	١,٩	٦٥,٢	١٣
٣	أرى أن المشاركة في الجمعيات الأهلية مضيعة للوقت والجهد.	١١٩٠	٢,٠٠	٦٦,١	١١
٤	أحرص على المشاركة في أي أعمال خيرية لمساعدة الفقراء والمحتاجين.	١٤٦٠	٢,٥	٨٢,٢	٣
٥	لا أشارك في حل مشاكل الكومبوند، وحضور اللقاءات مع مجلس إدارة التجمع.	١٢٠١	٢,٢	٦٦,٧	١٠

٦	لا أستطيع المشاركة في أي أنشطة اجتماعية لضيق الوقت وانشغالي الدائم.	١٣١١	٢,٤	٧٢,٨	٦
٧	لا أمتنع لو طلب منى المشاركة في جمعيات تطوعية.	١٢٢٩	٢,٣	٦٨,٣	٩
٨	لدى استعداد للمشاركة في حملات تنظيف الشوارع خارج الكومبوند	١١٦٣	١,٩	٦٤,٦	١٤
٩	ينبغي أن يفكر الفرد في مصلحته الخاصة قبل التفكير فى مصالح الآخرين.	١٣٠٦	٢,٣	٧٢,٦	٨
١٠	أرى أن تقديم المساعدات والإعانات للمحتاجين هو مسئولية الجهات الحكومية وحدها.	١١٦١	١,٨	٦٤,٥	١٥
١١	أرحب وأشعر بقيمتي عندما يكلفني أقاربي بأية مسئوليات أسرية أو عائلية.	١٣١٥	٢,٥	٧٣,١	٥
١٢	أشارك بمساعدة الأمن والتبليغ عن أي سلوكيات منحرفة وغير أخلاقية أو إجرامية داخل الكومبوند	١١٨٨	١,٩	٦٦,٠	١٢
١٣	أحرص على حضور اللقاءات مع مجلس إدارة الكومبوند لحل المشاكل، واقتراح حلول.	١٧٨٩	٣	٩٩,٤	١
١٤	أرى أن الحفاظ على الأمن ومكافحة الجريمة مسئولية حراسة الكومبوند، وليس مسئولية سكانها.	١٤٤٨	٢,٥	٨٠,٤	٤
١٥	أرى أن المواطن مسئول مع أجهزة الدولة عن تنظيف البيئة وتنمية المجتمع وتطوير العشوائيات والحفاظ على الممتلكات العامة.	١٣٠٨	٢,٣	٧٢,٧	٧
البعد ككل			**٢,٤**	**٨٢,١**	**متوسط**

يتضح من جدول رقم (٦) أن المتوسط الوزني لبُعد المشاركة الاجتماعية بلغ (٢,٤)، وبنسبة مئوية (٨٢,١) وهي قيمة متوسطة، مما يشير إلى عدم صحة الفرض الثاني الذي ينص على أنه: "يوجد مستوى مرتفع من بُعد المشاركة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة". حيث جاءت الفقرة الثالثة عشرة "أحرص على حضور اللقاءات مع مجلس إدارة الكومبوند لحل المشاكل، واقتراح حلول" في المرتبة الأولى وبنسبة مئوية (٩٩,٤٪)، ثم جاءت الفقرة الأولى "لا أستطيع المشاركة في الجمعيات التطوعية، ولكن أحرص دومًا على دفع الصدقات والزكاة لمستحقيها" في المرتبة الثانية وبنسبة مئوية (٨٣,٧٪)،

وبعده جاءت الفقرة الرابعة "أحرص على المشاركة في أي أعمال خيرية لمساعدة الفقراء والمحتاجين" في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٨٢,٢٪)، ثم جاءت الفقرة الرابعة عشرة "أرى أن الحفاظ على الأمن ومكافحة الجريمة مسئولية حراسة الكومبوند، وليس مسئولية سكانها" في المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية (٨٠,٤٪). ويليه جاءت الفقرة الحادية عشرة "أرحب وأشعر بقيمتي عندما يكلفني أقاربي بأية مسئوليات أسرية أو عائلية" في المرتبة الخامسة وبنسبة مئوية (٧٣,١٪).

بينما جاءت الفقرة الثانية "أرى أن تقديم المساعدات والإعانات للمحتاجين هو مسئولية الجهات الحكومية وحدها" في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (٦٤,٥٪).

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث من سكان الكومبوندات أكدوا على اهتمامهم بالمشاركة الاجتماعية في حل مشكلات الكومبوند، وتحمل المسؤوليات الأسرية والعائلية، والقيام بالأعمال الخيرية ومساعدة الفقراء والمحتاجين، رغم عدم اهتمامهم بالمشاركة في الجمعيات التطوعية، وقد يرجع ذلك لضيق الوقت وانشغالهم بمسؤولياتهم الحياتية.

٣. نتائج الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه: «يوجد مستوى منخفض من بُعد التماسك الاجتماعي بين سكان المدن المغلقة»، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب التكرارات والمتوسطات الموزونة والنسب المئوية لبُعد التماسك الاجتماعي، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٧): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني لفقرات بُعد التماسك الاجتماعي

	المتغيرات	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
١	أقف بجانب جيراني لمساعدتهم في أوقات الفرح والشدة داخل الكومبوند.	١٣٤٤	٢,١	٧٤,٧	٧
٢	ابتعد عن المشاكل التي تحدث بين سكان الكومبوند حتى لا أجلب لنفسي المتاعب.	١٧٨٩	٢,٥	٨٥.٤	٣
٣	أحرص على تكوين علاقات قوية مع سكان الكومبوند.	١٦٤٨	٢,٢	٧٨,٦	٦
٤	لا أعتذر عن حضور المناسبات الاجتماعية خارج الكومبوند.	١٧٠٠	٢,٤	٨٠,٤	٥
٥	أجد من يقف بجانبي ويساعدني عندما أحتاج داخل التجمع.	١٢٣٥	٢,١	٦٨,٦	٨
٦	أحرص على زيارة الأقارب والأصدقاء باستمرار خارج الكومبوند.	١٧٩١	٨.٢	٨٨.٦	٢
٧	أستطيع التعامل والتفاهم وتكوين علاقات جيدة مع الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.	١١٥٨	١,٩	٦٤,٣	١١
٨	أؤيد قواعد الكومبوند التي تقيد دخول الأقارب والغرباء إلا بدعوة ورقية من أعضاء التجمع.	١٧٨٦	٢,٤	٨١.٢	٤
٩	أشجع تجزئة المدن إلى عدة تجمعات مغلقة وفقًا للمستوى الطبقي والاجتماعي للسكان.	٩٧٩	١,٨	٥٤,٤	١٢
١٠	ينبغي السماح لغير سكان الكومبوند من المشاركة في الأندية الرياضية والخدمات الترفيهية بنظام مقنن.	١٢١٩	٢,٠	٦٧,٧	٩
١١	لا أفضل التعامل مع الفئات الأقل منى في المستوى الاجتماعي والاقتصادي.	١٢٠٣	٢,٠	٦٦,٨	١٠
١٢	ينبغي الاهتمام بتوفير كافة الخدمات خاصة الحكومية داخل الكومبوند، حتى لا نضطر إلى التعامل مع المؤسسات والأفراد خارجه.	١٧٩٤	٢,٩	٩٩,٧	١
	البعد ككل		**٢,٣**	**٧٨,٩**	**متوسط**

يتضح من جدول رقم (٧) أن المتوسط الوزني لبُعد التماسك الاجتماعي بلغ (٢,٣)، وبنسبة مئوية (٧٨,٩) وهي قيمة متوسطة، مما يشير إلى عدم صحة الفرض الثالث الذي ينص على أنه: " يوجد مستوى منخفض من بُعد التماسك الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة". حيث جاءت الفقرة الثانية عشرة " ينبغي الاهتمام بتوفير كافة الخدمات خاصة الحكومية داخل الكومبوند، حتى لا نضطر إلى التعامل مع المؤسسات والأفراد خارجه " في المرتبة الأولى وبنسبة مئوية (٩٩,٧٪)، ثم جاءت الفقرة السادسة "أحرص على زيارة الأقارب والأصدقاء باستمرار خارج الكومبوند" في المرتبة الثانية وبنسبة مئوية (٦,٨٨٪)، وبعده جاءت الفقرة الثانية "أبتعد عن المشاكل التي تحدث بين سكان الكومبوند حتى لا أجلب لنفسي المتاعب" في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٤,٨٥٪)، ثم جاءت الفقرة الثامنة "أؤيد قواعد الكومبوند التي تقيد دخول الأقارب والغرباء إلا بدعوة ورقية من أعضاء التجمع" في المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية (٢,٨١٪). ويليه جاءت الفقرة الرابعة "لا أعتذر عن حضور المناسبات الاجتماعية خارج الكومبوند" في المرتبة الخامسة وبنسبة مئوية (٨٠,٤٪). بينما جاءت الفقرة التاسعة "أشجع تجزئة المدن إلى عدة تجمعات مغلقة وفقًا للمستوى الطبقي والاجتماعي للسكان " في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (٥٤,٤٪). وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث من سكان الكومبوندات أكدوا على قوة العلاقات والروابط الاجتماعية بين سكانها، نظرًا للتقارب بينهم في المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وحرصهم على زيارة الأقارب والأصدقاء الذين يقطنون خارج التجمعات المغلقة، والمشاركة معهم في المناسبات الاجتماعية المختلفة، وبالرغم من ذلك يؤيدون القواعد الرقابية الصارمة في الكومبوندات التي تسمح بدخول الأعضاء فقط، وتتيح لغير الأعضاء من الأقارب والأصدقاء الدخول بعد الحصول على موافقة الأعضاء، ووفقًا لقواعد رسمية منظمة.

٤. نتائج الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه: «يوجد مستوى مرتفع من بُعد الأمن الاجتماعي بين سكان المدن المغلقة "، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب التكرارات والمتوسطات الموزونة والنسب المئوية لبُعد الأمن الاجتماعي، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٨): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني لفقرات بُعد الأمن الاجتماعي

	المتغيرات	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
١	الحياة آمنة وتتمتع بالخصوصية داخل الكومبوند ولا أشعر بأي خوف أو قلق.	٨٩٥	٢,٧	٧٥,٩	٣
٢	الحياة خارج الكومبوند مقلقة لتزايد جرائم السطو والسرقة والنصب.	١٥٠٥	٣,٤	٩٧,١	١
٣	هذا التجمع لا يحقق الخصوصية لتوافر كاميرات مراقبة بجميع سكناتها لمتابعة تحركات سكانها والمترددين عليهم.	٦٩٢	١,٧	٣٩,٧	١٦
٤	لا أشعر بالراحة لأن الكومبوند بعيد كثيرًا عن مكان عملي.	٧٦١	١,٨	٤١,٦	١٥
٥	تتوافر بالكومبوند خدمات غذائية متنوعة وبأسعار مناسبة لسكانها فقط.	٨١٤	٢,٢	٥٨,٣	٨
٦	البيئة نظيفة وصحية داخل الكومبوند عكس باقي أجزاء المدينة.	٨٧٩	٢,٥	٧٣,٩	٤
٧	تتوافر بالكومبوند مساكن آمنة وخدمات صحية وتعليمية وترفيهية متميزة.	١١٦٨	٢,٩	٨٣,٥	٢
٨	أشعر بالطمأنينة على حياة الأطفال داخل الكومبوند، للخروج واللعب بمفردهم.	٨٢٢	٢,٥	٦٤,٤	٥

٩	لا أشعر بالراحة لارتفاع أسعار الخدمات بالكومبوند بشكل مبالغ.	٧٧٨	٢,٠	٥٢,٨	١٢
١٠	لا أشعر بالأمان لأن الكومبوند بعيد عن مساكن أقاربي وزملائي وجيراني.	٧٦٩	١,٩	٤٩,٨	١٣
١١	الحياة آمنة ولا أشعر بالخوف سواء داخل الكومبوند أو خارجه.	٧٩٩	٢,١	٥٦,٣	٩
١٢	الحياة داخل الكومبوند مقلقة لبعده عن مقر الأجهزة الأمنية والشرطة في المدينة.	٧٦٨	١,٩	٤٧,٧	١٤
١٣	أشعر بالضيق داخل الكومبوند بسبب القواعد الأمنية والرقابية الصارمة بشكل يقيد حريتي.	٧٨٦	٢,٠	٥٣,٩	١١
١٤	لا أشعر بالراحة خارج الكومبوند لأن الناس عشوائيون في تصرفاتهم ومخربون للبيئة.	٨١٦	٢,٣	٦١,٠	٦
١٥	الدولة توفر الأمن الاجتماعي لجميع مواطنيها سواء داخل الكومبوند أو خارجه.	٧٩٧	٢,١	٥٥,٨	١٠
١٦	لدى حرية في التعبير عن آرائي نحو مشكلاتي وسلبيات المجتمع.	٨١٤	٢,٢	٦٠,٠	٧
البعد ككل			**٢,٢**	**٧١,٢**	**متوسط**

يتضح من جدول رقم (٨) أن المتوسط الوزني لبُعد الأمن الاجتماعي بلغ (٢,٢)، وبنسبة مئوية (٥٤,٣٪) وهي قيمة متوسطة، مما يشير إلى عدم صحة الفرض الرابع الذي ينص على أنه: "يوجد مستوى مرتفع من بُعد الأمن الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة". حيث جاءت الفقرة الثانية "الحياة خارج الكومبوند مقلقة لتزايد جرائم السطو والسرقة والنصب" في المرتبة الأولى وبنسبة مئوية (٩٧,١٪)، ثم جاءت الفقرة السابعة "تتوافر بالكومبوند مساكن آمنة وخدمات صحية وتعليمية وترفيهية متميزة " في المرتبة الثانية وبنسبة

مئوية (٨٣,٥٪)، وبعده جاءت الفقرة الأولى "الحياة آمنة وتتمتع بالخصوصية داخل الكومبوند ولا أشعر بأي خوف أو قلق" في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٧٥,٩٪)، ثم جاءت الفقرة السادسة "البيئة نظيفة وصحية داخل الكومبوند عكس باقي أجزاء المدينة" في المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية (٧٣,٩٪). ويليه جاءت الفقرة الثامنة "أشعر بالطمأنينة على حياة الأطفال داخل الكومبوند، للخروج واللعب بمفردهم" في المرتبة الخامسة وبنسبة مئوية (٦٤,٤٪). بينما جاءت الفقرة التاسعة" هذا التجمع لا يحقق الخصوصية لتوافر كاميرات مراقبة بجميع سكناتها لمتابعة تحركات سكانها والمترددين عليهم" في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (٣٩,٧٪). وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث من سكان الكومبوندات أكدوا على شعورهم بالأمان والطمأنينة داخل التجمعات المغلقة بالأسوار والبوابات، في حين يشعرون بعدم الأمان خارجه، نظرًا لما يتوافر بها من حراسات أمنية وبوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة، ومنازل فاخرة، وخدمات متنوعة ومميزة، وبنية تحتية راقية متطورة، وشبكة طرق واتصالات عالية المستوى، وبيئة خضراء نظيفة وصحية، ومداخل محكومة للمشاة والدراجات الهوائية والمركبات.

٥. نتائج الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس على أنه: «يوجد مستوى متوسط من بُعد الثقة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة»، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب التكرارات والمتوسطات الموزونة والنسب المئوية لبُعد الثقة الاجتماعية، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٩): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني لفقرات بُعد الثقة الاجتماعية

	المتغيرات	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
١	غالبا ما يصدق رجال السياسة في وعودهم للناس.	٧٨٥	٢,٠	٤٣,٦	١٢
٢	لا يتعمد رجال المرور فرض غرامات غير صحيحة على المواطنين لجمع رسوم المخالفات.	١٧١٦	٢,٩	٩٥,٣	٤
٣	إن أغلب بائعي السلع والمنتجات نزيهون، ولا يحاولون استغلال المواطن.	٧٧١	١,٩	٤١,١	١٥
٤	أشعر أن أغلب الأطباء يستغلون المرضى لزيادة دخلهم.	١١١٧	٢,١	٦٢,١	١١
٥	يقال إن بعض القضاة في محاكمنا يتحيزون أحيانًا على حساب الحق.	٧٧٩	١,٩	٤٣,١	١٣
٦	أعتقد أن سلوك رجال الدين في مجتمعنا يتطابق مع المبادئ الدينية.	١٥٣٩	٢,٦	٨٥,٥	٧
٧	يتساوى الجميع أمام القضاء في بلدنا	١٧٥٩	٢,٩	٩٦,٦	٣
٨	أرى أن أغلب البقالين لا يغشون في الوزن.	١١٥٨	٢,٢	٦٤,٣	١٠
٩	يتسم الإعلام المصري بعدم المصداقية والواقعية في عرض الأحداث والكشف عن سلبيات المجتمع	١٥٦٣	٢,٦	٨٦,٨	٦
١٠	لا يتهاون رجال الشرطة في تلبية نداء المواطنين ومساعدتهم.	١٣٩٤	٢,٣	٧٧,٤	٩
١١	يعامُل المواطنون باحترام في مراكز الشرطة.	٧٧٦	١,٩	٤٢,١	١٤
١٢	ينبغي الحذر عند التعامل مع الآخرين، حتى يتم التأكد بأنهم جديرون بالثقة.	١٥٦٥	٢,٦	٨٦,٩	٥
١٣	اشعر أن كثيرًا من الوزارات لا تطبق ما تعلنه من خطط وبرامج.	٧٦٤	١,٧	٣٩,٣	١٧
١٤	أشعر بالثقة في المسئولين عن حراسة التجمع	١٧٦٠	٢,٩	٩٧,٩	٢
١٥	استطاعت الدولة بمؤسساتها القضاء على الكثير من الفاسدين والمرتشين.	١٤٨٤	٢,٥	٨٢,٤	٨
١٦	أثق بأنني سأجد من يساعدني عندما أتعرض لأزمة أو مشكلة.	١٧٦٧	٣	٩٨,٥	١
١٧	ألاحظ أن عمال البلدية حريصون على نظافة مدينتنا.	٧٦٩	١,٩	٤٠,١	١٦
	البعد ككل		**٢,٩**	**٨٦,٧**	**مرتفع**

ويتضح من جدول رقم (٩) أن المتوسط الوزني لبُعد الثقة الاجتماعية بلغ (٢,٩)، وبنسبة مئوية (٨٦,٧٪) وهي قيمة مرتفعة، مما يشير إلى عدم صحة الفرض الخامس الذي ينص على أنه: "يوجد مستوى متوسط من بُعد الثقة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة". حيث جاءت الفقرة السادسة عشرة "أثق بأنني سأجد من يساعدني عندما أتعرض لأزمة أو مشكلة" في المرتبة الأولى وبنسبة مئوية (٩٨,٥٪)، ثم جاءت الفقرة الرابعة عشرة "أشعر بالثقة في المسئولين عن حراسة التجمع" في المرتبة الثانية وبنسبة مئوية (٩٧,٩٪)، وبعده جاءت الفقرة السابعة "يتساوى الجميع أمام القضاء في بلدنا" في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٩٦,٦٪)، ثم جاءت الفقرة الثانية "لا يتعمد رجال المرور فرض غرامات غير صحيحة على المواطنين لجمع رسوم المخالفات" في المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية (٩٥,٣٪). ويليه جاءت الفقرة الثانية عشرة "ينبغي الحذر عند التعامل مع الآخرين، حتى يتم التأكد بأنهم جديرون بالثقة" في المرتبة الخامسة وبنسبة مئوية (٨٦,٩٪). بينما جاءت الفقرة الثالثة عشرة "أشعر أن كثيرًا من الوزارات لا تطبق ما تعلنه من خطط وبرامج" في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (٣٩,٣٪).

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث من سكان الكومبوندات أكدوا على شعورهم بالثقة نحو الآخرين سواء أكانوا أفرادًا أو مؤسسات أو أجهزة الدولة، ويرجع ذلك لوجود صورة ذهنية إيجابية في أذهانهم نحو مصداقية الآخرين في أقوالهم وأفعالهم.

٦. نتائج الفرض السادس:

ينص الفرض السادس على أنه: «يوجد مستوى متوسط من بُعد الانتماء الاجتماعي بين سكان المدن المغلقة»، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب التكرارات والمتوسطات الموزونة والنسب المئوية لبُعد الانتماء الاجتماعي، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (١٠): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني لفقرات بُعد الانتماء الاجتماعي

	المتغيرات	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
١	أشعر بالفخر والاعتزاز لانتمائي لهذا الوطن.	١٧٨٩	٢,٩	٨٩,٦	٣
٢	ثقافة الغرب أفضل بكثير من قيم وتقاليد وطني.	٩٧٩	١,٨	٥٤,٤	١٢
٣	أفتخر بجودة المنتجات المصرية وأحرص على شرائها.	١٧٨٦	٢,٩	٨٤.٩	٤
٤	أسعد لانتمائي لأفراد هذه العائلة.	١٣٤٤	٢,٢	٧٤,٧	٧
٥	لا أشعر بالغربة في هذا الوطن، ولكن أشعر بأنني جزء منه.	١٧٩٤	٢,٩	٩٩,٥	١
٦	أستطيع الاندماج مع الآخرين سواء داخل الكومبوند أو خارجه.	١٦٤٨	٢,٨	٩١,٦	٦
٧	أشعر بالراحة والاعتزاز لأنني عضو من أعضاء هذا الكومبوند.	١٧٠٠	٢,٨	٨٢,٦	٥
٨	أفضل شراء المنتجات والسلع والملابس المستوردة عن المحلية.	١١٥٨	١,٩	٦٤,٣	١١
٩	أعتز بثقافة بلدي وأحترم عاداتها وتقاليدها.	١٧٩٣	٢,٩	٣٩٩,٣	٢
١٠	أقاطع شراء منتجات الدول التي تسيء لوطني أو ديني.	١٢٠٣	٢,٠١	٦٦,٨	١٠
١١	كثيرًا ما تمنيت أن أعيش في مجتمع آخر غير مجتمعي المصري.	٩٧٧	١,٧	٥١,٤	١٣
١٢	أفضل العمل داخل الوطن مهما كانت الظروف وبالرغم من قلة الأجور	١٢٣٥	٢,١	٦٨,٦	٨
١٣	لدى استعداد أن أضحى بروحي ومالي من أجل سلامة وطني.	١٢١٩	٢,٠	٦٧,٧	٩
	البعد ككل		**٢,٧**	**٨٥,٦**	**مرتفع**

ويتضح من جدول رقم (١٠) أن المتوسط الوزني لبُعد الانتماء الاجتماعي بلغ (٢,٧)، وبنسبة مئوية (٨٥,٦٪) وهي قيمة مرتفعة، مما يشير إلى عدم صحة الفرض السادس الذي ينص على أنه: " يوجد مستوى متوسط من بُعد الانتماء الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة". حيث جاءت الفقرة الخامسة "لا أشعر بالغربة في هذا الوطن، ولكن أشعر بأنني جزء منه" في المرتبة الأولى وبنسبة مئوية (٥,٩٩٪)، ثم جاءت الفقرة التاسعة "أعتز بثقافة بلدي وأحترم عاداتها وتقاليدها" في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٣,٩٩٪)، وبعده جاءت الفقرة الأولى "أشعر بالفخر والاعتزاز لانتمائي لهذا الوطن" في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٦,٨٩٪)، ثم جاءت الفقرة الثالثة "أفتخر بجودة المنتجات المصرية وأحرص على شرائها" في المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية (٩,٨٤٪). ويليه جاءت الفقرة السابعة "أشعر بالراحة والاعتزاز لأنني عضو من أعضاء هذا الكومبوند" في المرتبة الخامسة وبنسبة مئوية (٨٢,٦٪). بينما جاءت الفقرة الحادية عشرة "كثيرًا ما تمنيت أن أعيش في مجتمع آخر غير مجتمعي المصري" في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (٥١,٤٪). وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث من سكان الكومبوندات أكدوا على شعورهم القوى بالانتماء لوطنهم، واحترام عاداته وتقاليده، وشعورهم بالارتباط النفسي والاجتماعي بالكومبوندات المقيمون فيها.

سابعًا - النتائج العامة للبحث:

هدف البحث الحالي إلى قياس مستوى أبعاد الاستدامة الاجتماعية بين سكان المدن المغلقة في ضوء السياسة النيوليبرالية والرأسمالية الحضرية، وفيما يلي عرض لنتائج البحث:

١. **التساؤل الأول ينص على**: "ما مستوى بُعد العدالة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟"، أوضحت نتائج البحث أن بُعد العدالة الاجتماعية يوجد بمستوى منخفض بين سكان المدن المغلقة. فقد أفادت عينة البحث برغبتها في زيادة اهتمام الدولة بتقسيم المدن الكبرى إلى تجمعات مغلقة

لحماية صفوة المجتمع، وتحقيق الفصل بين طبقات المجتمع وفقًا للمكانة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ورفضهم التام دخول سكان المجتمع المحيط في هذه التجمعات المغلقة أو الاستفادة من خدماتها، وذلك لحرصهم على الشعور بالخصوصية، والتفاعل مع أشخاص من المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي نفسه. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Wang. Y et al.,2018) التي بينت أن المجتمعات المغلقة أسهمت بدور كبير في تفكك المجتمع الحضري، وزيادة الفوارق الاجتماعية، واللامساواة بين طبقات المجتمع، وخاصة طبقة الأثرياء والفقراء. ويتفق هذا مع مبادئ نظرية الرأسمالية الحضرية التي تنادى بالفصل الاجتماعي بين طبقات المجتمع، وتجزئة المجتمع الحضري وفقًا للمكانة الاجتماعية وامتلاك رأس المال، وتشجع تميز وانفراد الصفوة من طبقة الأثرياء بالحياة المرفهة الراقية في المنتجعات السكنية المغلقة، مع عدم الاهتمام بطبيعة الحياة التي يعيشها أبناء الطبقة الوسطى والفقراء المهمشون. حيث أشارت دراسة (بالقاسم المختار، ٢٠١٤: ٦) إلى أن معايير توزيع الأسر في المساحة الحضرية المأهولة، قد تغيرت من معايير اجتماعية تقليدية إلى معايير اقتصادية بحتة، تحددها المزايا البيئية للمدن المغلقة، ومقومات الموقع الجغرافي والمحتوى الاجتماعي، ومستوى الخدمات والمرافق العامة.

٢. **التساؤل الثاني ينص على:** " ما مستوى بُعد المشاركة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟"، أكدت نتائج البحث على أن بُعد المشاركة الاجتماعية يوجد بمستوى متوسط بين سكان المدن المغلقة. فقد أفادت عينة البحث بحرصها على المشاركة في الأنشطة والأعمال الخيرية لمساعدة الفقراء والمساكين، وتقديم المساعدات المادية والعينية لهم، والمساهمة الجادة في تحمل المسؤوليات الأسرية والعائلية، والمشاركة بقدر المستطاع في حضور اجتماعات مجلس إدارة التجمع المغلق لمتابعة أي مستجدات أو مشكلات طارئة، وتحقيق التواصل وتقوية الروابط الاجتماعية بين أعضاء الكومبوندات، ولكنهم أكدوا على عدم رغبتهم في الانضمام إلى الجمعيات

التطوعية؛ نظرًا لانشغالهم بالمهام المهنية والحياتية. وقد تتفق هذه النتيجة إلى حدٍّ ما مع بعض نتائج دراسة (Boonjubun. C, 2019) التي أكدت على أن المقيمين في مجتمعات مُسورة لا يعزلون أنفسهم داخل الجدران، بل يسعون إلى الاتصال والاختلاط مع الغرباء، والاندماج والتفاعل مع سكان الأحياء المحيطة بالمجتمعات المسورة. بينما تختلف مع نتائج دراسة (Polanska. D,2013) التي بينت أن المجال العام للمدن قد تآكل منذ تأسيس النظام الرأسمالي الليبرالي، وأن الأشخاص الذين يعيشون خارج المجتمعات المسورة قد يفتقرون إلى الإحساس بالمجتمع مثل أولئك الذين يعيشون داخل الجدران في بولندا، وأن سكان المدن المسورة يعزفون عن المشاركة في المجال العام للمدن خارج أماكن إقامتهم، وذلك يزعزع استقرار هياكل الحكومة المحلية، ويزيد العزلة الاجتماعية واللامساواة، ويقلل التفاعل الاجتماعي ومشاعر الانتماء. وهذا يؤكد مبادئ نظرية الرأسمالية الاجتماعية التي تنادى بأهمية تقوية العلاقات الاجتماعية بين طبقات المجتمع، ودعم الثقة المتبادلة، والمشاركة الفعالة مع الآخرين، من أجل تحقيق الشعور بالاندماج الاجتماعي، وتضيق الفجوة بين طبقات المجتمع، وإلغاء الشعور بالاستبعاد والتهميش والظلم والتمييز المجتمعي.

٣. **التساؤل الثالث ينص على: "** ما مستوى بُعد التماسك الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟"، أكدت نتائج البحث على أن بُعد التماسك الاجتماعي يوجد بمستوى متوسط بين سكان المدن المغلقة. حيث أفادت عينة البحث بأهمية توفير كافة الخدمات الأمنية والاجتماعية والصحية والتعليمية والترفيهية والحكومية داخل التجمعات المغلقة، حتى يشعرون بالراحة والخصوصية، ولتحقيق التواصل والترابط الاجتماعي الفعال بين أعضاء هذه التجمعات، ولا يضطرون إلى التفاعل باستمرار مع سكان المجتمع المحيط، وأكدوا على أهمية القواعد والإجراءات الأمنية التي تمنع دخول أي غرباء دون أعضاء الكومبوندات، وفى المقابل أفادوا بحرصهم على الالتزام قدر

المستطاع بالزيارات العائلية، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية المختلفة مع الأقارب والأصدقاء الذين يقطنون في المجتمع المحيط. وقد تتفق هذه النتيجة إلى حدٍّ ما مع نتائج دراسة (Mohd,T. & Johari. N.,2015) التي بينت أن المجتمعات المغلقة تؤدى إلى الفصل العنصري والفجوة الاجتماعية بين سكانها، وأولئك المقيمين في المناطق المحيطة. وكذلك تتفق مع نتائج دراسة (Al Shawish. A,2015) التي كشفت عن أن المجتمعات المغلقة تؤثر سلبًا على النسيج المادي والاجتماعي لمجتمع دار السلام بمدينة الدوحة، وتؤدى إلى الفصل بين سكان المجتمعات المغلقة الذين يتسمون بأنهم أثرياء ولديهم ثقافة خاصة وسلوك اجتماعي يميزهم عن سكان المجتمع المحلى العام، وسكان المناطق الهامشية الفقيرة. وتتفق أيضًا مع نتائج دراسة (Abdelhamid. H,2005) التي بينت أن المجتمعات المسورة كنموذج حضري حديث أسهم في تدمير الحياة الاجتماعية في المدن الأوروبية من خلال تفكك النسيج الاجتماعي الحضري، والفصل الاجتماعي المكاني الذي يعد من الأسباب الرئيسة للصراعات الاجتماعية، وظهور المشاعر الاجتماعية السلبية كالغيرة والإقصاء الاجتماعي. وقد يرجع ذلك إلى تأثير الرأسمالية على تجزئة المجتمع الحضري إلى مناطق يسكنها الأثرياء، ومناطق يسكنها أبناء الطبقة المتوسطة من العاملين، وذوي الدخل المتوسط، ومناطق أخرى عشوائية أو متهالكة يسكنها الفقراء والمساكين الذي لا يملكون قوت يومهم، وليس لديهم عمل ثابت أو دخل ملائم ودائم لإشباع احتياجاتهم الأساسية، وتحقيق شعورهم بالآدمية والحياة الكريمة، والرضا عن المجتمع.

٤. **التساؤل الرابع ينص على:** "ما مستوى بُعد الأمن الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟"، أكدت نتائج البحث على أن بُعد الأمن الاجتماعي يوجد بمستوى متوسط بين سكان المدن المغلقة. حيث أفادت عينة البحث بشعورها بالأمان والطمأنينة داخل التجمعات المغلقة أكثر من مجتمع المدينة المحيط، نظرًا لما توفره لسكانها من أمن نفسي واجتماعي واقتصادي وصحى وبيئي، مقارنة

بالحياة في المجتمع المحيط الذي يشوبه التلوث البيئي بأنواعه كالضوضائي والبصرى والهوائي، وانتشار المتسولين والبلطجية، والجرائم المختلفة خاصة جرائم السطو والسرقة والنصب والقتل. وقد تتفق هذه النتيجة إلى حدٍّ ما مع نتائج دراسة كل من: (Elhadary.Y& .S ,2017 Ali) التي بينت أن أسباب انتشار المجتمعات المغلقة ترجع إلى عدم الشعور بالأمان في البيئتين المادية والاجتماعية خارج هذه المجتمعات، وقصور الحكومة عن تحمل مسؤوليتها في تقديم خدمات أفضل للأثرياء، والرغبة في التميز وتحقيق المكانة الاجتماعية. وتتفق أيضًا مع نتائج دراسة كل من (J Muiga .&Rukwaro.R,2016) التي أوضحت أن المجتمعات المسورة أسهمت بدور فعال في تعزيز الأمن والخصوصية والحياة المرفهة لسكانها وخاصة للأطفال، ولكن ترتفع بها تكاليف رسوم المساكن والخدمات بشكل مبالغ فيه. وكذلك تتفق مع دراسة (Tanulku. B ,2018) التي بينت نتائجها أن السلامة أصبحت مصدر قلق كبير في السنوات الأخيرة، خاصة في المدن الكبرى في إسطنبول، مما دفع الناس إلى الانتقال إلى مجتمعات مسورة يعتقد أنها تحمي السكان من المشاكل الحضرية، في حين أنها تؤدي أيضًا إلى أشكال جديدة من الخطر، وكلها تنبثق من تكويناتها الاجتماعية المكانية المختلفة.

٥. **التساؤل الخامس ينص على:** "ما مستوى بُعد الثقة الاجتماعية بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟"، أكدت نتائج البحث على أن بُعد الثقة الاجتماعية يوجد بمستوى مرتفع بين سكان المدن المغلقة. حيث أفادت عينة البحث بالشعور بالثقة نحو الآخرين، سواء أكانوا أفرادًا أو مؤسسات أو أجهزة الدولة، وقد يرجع ذلك إلى شعورهم بالراحة والأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي، لأنهم ينتمون إلى الطبقة العليا التي تملك رأس المال، وتتوافر لديها كافة الخدمات المميزة في المجتمع، ويستطيعون التكيف مع التقلبات الاقتصادية وغلاء الأسعار، ولا يشعرون بالإحباط والحرمان والتهميش والاستبعاد المجتمعي كأبناء الطبقة الدنيا من الفقراء والمساكين الذين يقطنون المناطق الفقيرة العشوائية، ولا يملكون عملًا دائمًا، أو دخلًا

ملائمًا لإشباع احتياجاتهم الأساسية، من مسكن آدمي ومأكل وملبس وعلاج وتعليم. وقد تختلف هذه النتيجة إلى حدٍّ ما مع نتائج دراسة (Marafi.S, 2011) التي بينت أن الخوف من الجريمة والعنف من أهم الأسباب التي دفعت حالات الدراسة إلى السكن في مدينة الرحاب كمجتمع مُسور، وعلى الرغم من ذلك ما زالوا يشعرون بالذعر والخوف من الفقراء. وكذلك تختلف مع نتائج دراسة (Corcoran. M,2012) التي أكدت على أن اتباع الدول لسياسة الاقتصاد الحر والخصخصة أدى إلى تراجع المجال العام في المدن، وانتشار مجتمعات من الأفراد المسورين الذين لا يعرفون كيفية مشاركة الجمهور في المساحات العامة من أجل المنفعة المشتركة، حيث يرتبط الأفراد ببعضهم البعض من الناحية النفعية البحتة، وذلك ساعد على تعزيز الانفصال المدني بدلًا من التكامل المدني، وضعف علاقات الثقة والاحترام والتبادلية. وتختلف أيضًا مع نتائج دراسة (Polanska. D,2013) التي بينت أن انتشار المدن المسورة في بولندا أدى إلى انعدام القيم الجماعية، والتركيز على الإستراتيجيات الفردية بين البولنديين، مما يزيد الاتجاه السلبي تجاه الدولة وانعدام ثقة الجمهور فيه.

٦. **التساؤل السادس ينص على:** "ما مستوى بُعد الانتماء الاجتماعي بين سكان المجتمعات الحضرية المغلقة؟"، أكدت نتائج البحث على أن بُعد الانتماء الاجتماعي يوجد بمستوى مرتفع بين سكان المدن المغلقة. حيث أفادت عينة البحث بشعورها بالفخر والاعتزاز لانتمائها لهذا الوطن، واحترامها لثقافته، وتشجيعها للمنتجات المصرية وحرصها على شرائها، وقدرتها على التفاعل والاندماج مع مواطني هذا المجتمع، سواء داخل الكومبوندات أو خارجها، وقد يرجع ذلك إلى شعورهم بالرضا عن حياتهم المعيشية، وحصولهم على كافة حقوقهم الإنسانية، وقدرتهم على تحقيق كل أحلامهم وطموحاتهم في إشباع احتياجاتهم الأساسية والكمالية المرفهة، بشكل يجعلهم يشعرون بالتميز والأمن والاستقرار والسعادة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Jimmy E et al., 2019) التي بينت أن سكان المجتمع المسور يشعرون بالانتماء لمجتمعهم،

والرضا عن نوعية الحياة مقارنة بسكان المناطق الفقيرة، بسبب تمتعهم بالأمن والخصوصية والحياة المرفهة وخدمات عالية الجودة. وهذا ما أشارت إليه نظرية الرأسمالية الاجتماعية التي أكدت على أن الشعور بالاندماج الاجتماعي والأمان والثقة المتبادلة والرضا عن الحياة الاجتماعية يجعل الفرد يشعر بالانتماء والولاء لوطنه.

ثامنًا - توصيات البحث:

يوصى البحث من الناحية العلمية بضرورة توجيه اهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع الحضري نحو تناول ظاهرة المدن المغلقة بالبوابات والأسوار، وعلاقتها بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة بوجه عام، والاستدامة الاجتماعية بصفة خاصة، نظرًا لقلة الدراسات السوسيولوجية في مصر التي تناولت هذا الموضوع. وأهمية إعداد دراسات بحثية تشتمل على قاعدة بيانات ومعلومات وإحصاءات متعلقة بأوضاع المجتمعات السكنية المغلقة في جميع المدن المصرية، من الناحية الاجتماعية والديموجرافية والمعمارية والاقتصادية والمؤسسية وغيرها. وضرورة اهتمام الباحثين بتناول مشكلات سكان الأحياء الحضرية القديمة والعشوائية، ودور الشركات الاستثمارية في تطويرها، وأهمية التركيز في دراسات علم الاجتماع الحضري على تناول القيم الاجتماعية السائدة بين سكان المدن، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة ثقافة سكان المجتمعات المُسيجة وإسهاماتهم التطوعية في دعم مشروعات التنمية بالمجتمع، وحل مشاكل أفراد الطبقة الدنيا والمتوسطة، بجانب التركيز على دراسة دور المنظمات التطوعية في دعم مشروعات التنمية الريفية والحضرية، وتطوير العشوائيات وحل مشكلات سكانها.

كما يوصى البحث من الناحية التطبيقية بضرورة اهتمام الدولة بوضع إستراتيجيات تنموية بالتعاون مع المستثمرين ورجال الأعمال، من أجل تطوير المناطق الفقيرة والعشوائية في مصر، وتكثيف الجهود من أجل تمكين الفقراء

ورفع مستوى معيشتهم وتقريب الفوارق الطبقية. وضرورة اهتمام منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بوضع برامج توعوية لغرس قيم التكافل والتعاون والمشاركة المجتمعية بين طبقات المجتمع المختلفة، وتوجيه اهتمام الأثرياء في المجتمع نحو رعاية الأسر الفقيرة والمهمشين في المجتمع. وأهمية توجيه اهتمام رجال الأعمال المستثمرين في مجال الإسكان والتعمير نحو زيادة التوسع في بناء مناطق سكنية تتوافر بها بنية تحتية سليمة، وخدمات متنوعة لمحدودي الدخل والفقراء، كالإسكان الاقتصادي والاجتماعي، وإسكان الشباب وغيرها. بجانب ضرورة اهتمام جميع أجهزة الدولة المسئولة عن التنمية الحضرية بتجديد المناطق السكنية وإحيائها، خاصة في قلب المدن القديمة والعمل على زيادة الخدمات والمرافق، وتحسين البنية التحتية بها لإلغاء ظاهرة التجزئة والانغلاق الحضري ومشاعر الاستبعاد الاجتماعي. والاهتمام بالتنمية الحضرية الشاملة، وتحقيق الاستدامة الحضرية في المدن القديمة والمدن الجديدة، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وكذلك ضرورة توجيه اهتمام المستثمرين نحو التوسع في بناء مجتمعات مُسيجة شبه مغلقة، تسمح بدخول المواطنين من سكان الأحياء والمناطق المحيطة في أيام محددة، واستخدام خدماتها والتسوق بها من أجل توسيع دائرة التفاعل الاجتماعي بين طبقات المجتمع المختلفة. كما ينبغي تفعيل أنظمة تشجيعية مثل نظام المكافآت الداعمة للاستدامة، لتنشيط وتقوية التنافس بين أحياء المدن الجديدة للحفاظ عليها وتطويرها. وضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة المدينة، لا سيما الإدارة الذكية والإسراع في إنشاء المشاريع الخدمية المهمة لتحقيق ذلك، لما لهذه الإدارة من أهمية كبيرة في معالجة الخلل في المشاريع الخدمية مباشرة من خلال الإشراف عليها إلكترونيًا. وأهمية التركيز على التوعية والتثقيف في سبيل إنشاء تنمية مستدامة للمدينة، والتي يمكن تحقيقها من خلال مجتمع ذي ثقافة بيئية، وترشيد الاستهلاك في استغلال الموارد لضمان تلبية احتياجات الأجيال القادمة، وتبدأ عملية التثقيف من المدارس والجامعات. وأخيرًا ينبغي اتباع سياسة متوازنة في إحداث تطوير وتنمية المناطق

في المدينة بحيث تكون عملية الاستدامة عاملًا للتوزيع العادل في مجالات التنمية، لأن التركيز في تنمية منطقة معينة وإهمال باقي المناطق الأخرى سيؤدي إلى عملية التفاوت في التنمية، مشكلًا خللًا كبيرًا أيضًا، وسوف يؤدي إلى ظهور مناطق عشوائية أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

١. أحمد زكى بدوى (١٩٨٧). مجمع مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة كنعان.

٢. إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠٢). تفعيل المشاركة في التنمية الشاملة بالمجتمع المصري، في علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية، تحرير عبد الهادي الجوهري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ص ص٢٠-٤٨.

٣. أمل سيد صالح (٢٠١٧). الرأسمالية الحضرية وإيكولوجيا الخوف- دراسة استشرافية، حوليات آداب عين شمس، م٤٥، ع إبريل – يونية، ص ص ١-٣١.

٤. أمينة كرابية (٢٠١٧). طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري – دراسة سوسيو أنثروبولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران، رسالة دكتوراة، جامعة وهران -٢- محمد بن أحمد، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

٥. إيمان الشحات عبد التواب وهالة سعد محمد (٢٠٢٢) التحول الحضري نحو الكوزموبوليتانية وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي، ع٢٦ ، ص ص ٧٦٩- ٨١١.

٦. إيهاب أحمد محمد إسماعيل (٢٠١٧). إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، م٤٥، ع يناير– مارس، ص ص٨٢- ١٠٥.

٧. بالقاسم المختار (٢٠١٤). التحولات الحديثة للنسيج الحضري الاجتماعي في مدينة مسقط، جامعة السلطان قابوس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع٢، ع٥ ، ص ص١-٢٠.

٨. بوزغاية باية (٢٠١٦). توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة- مدينة بسكرة أنموذجًا، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

٩. تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠١٥). المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U.N.D.P)، جمهورية مصر العربية، ص ص١ – ٣٨.

https: //www.undp.org/ar/arab .

١٠. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٩). تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ص١-٢٧١.

https: //arab-hdr.org/wp-content/uploads/2021/02/ahdr-report.

١١. جليلة القاضي (٢٠٠٩) التحضر العشوائي، ترجمة: منحه البطراوي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، دار العين للنشر، ص ص١-٤٤٢.

١٢. حافظ بن عمر (٢٠١٥) البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة: العمل، البطالة والفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١٣، ص ص١ - ١٥.

١٣. حسام الدين عبد الحميد هلالي (٢٠١٥). "دور الجمعيات الأهلية في تنمية رأس المال الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

١٤. حمدي علي أحمد علي (٢٠١١). الاستدامة الاجتماعية ومستقبل المدن-أبعادها وعوامل تحقيقها، مجلة الإنسانيات، جامعة دمنهور، كلية الآداب، ع٣٧، ص ص ٢٤١-٢٦٤.

١٥. حمدي على أحمد على (٢٠١١). المحددات الاجتماعية لانتماء الشباب، دراسة لعينة من طلاب جامعة دمنهور، مجلة الإنسانيات، جامعة دمنهور، كلية الآداب، ع٣٧، ص ص ٢٥٩-٣١٢.

١٦. حواوسة جمال (٢٠١٨). دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعى- رؤية اجتماعية تحليلية، مجلة دراسات، م٧، ع٣، ص ص١٣٦ - ١٥٠.

١٧. خالد بوشارب بولوداني (٢٠١٨). التماسك الاجتماعي: ودلالاته البنائية الوظيفية، مجلة آفاق للعلوم، ع١٠، ص ص ٦٨- ٧٤.

١٨. خالد كاظم أبو دوح (٢٠١٧). علم اجتماع الأمن- محاولة للتأصيل، القاهرة، دار النخبة للطباعة والنشر.

١٩. ديب مهدى زكرياء (٢٠١٤). البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة، قراءة نقدية في تقرير Brundtland ١٩٨٧، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع٩، ص ص٢١٩-٢٣٣.

٢٠. رابح هزيلى (٢٠١٥). إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة – الجزائر نموذجًا"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع٢١، ص ص١٦١-١٧٦.

٢١. رحاب مختار (٢٠١٥). المحددات الاجتماعية-الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، قراءة من منظور الأنثروبولوجي المعاصرة، الجزائر، جامعة مسيلة، مجلة الحقيقة، م١٤، ع١، ص ص٣٣٩-٣٦٨.

٢٢. سحر أحمد فتحي بلبع (٢٠١٥). الأبعاد النظرية والمؤشرات الإمبيريقية للاستدامة الاجتماعية، جامعة بنها، مجلة كلية الآداب، ع٤٠، ص ص١٩٤١-١٩٨٨.

٢٣. سليمة ذياب (٢٠٢١). الوسط المدرسي وعلاقته بتحقيق أبعاد الاستدامة الاجتماعية، مجلة الأسرة والمجتمع، م٩، ع٢، ص ص٣٣-٤٥.

٢٤. سناء محمد على محمد أحمد (٢٠٢٠). المجتمعات الحضرية المُسيجة وانعكاساتها الاجتماعية على مدن صعيد مصر - دراسة سوسيولوجية لاتجاهات عينة من سكان مدينة أسيوط، مجلة البحث العلمي في الآداب للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الواحد والعشرون، ج٤، ص ص٤٣٤-٤٨٦.

٢٥. شريفة العيد (٢٠٢٠). طبيعة الرباط الاجتماعي بين المشاركة والعزلة الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من الأحياء السكنية الجديدة بالجزائر، مجلة الآداب، جامعة ذمار، ع١٧، ص ص ٥١٨-٥٤٢.

٢٦. صفاء على رفاعي (٢٠١٩). دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، م٢، ع٨٩، ص ص ٥٠٣-٥٥١.

٢٧. عبد الواحد خواضي (٢٠١٩). قراءة في كتاب دافيد هارفي: مدن متمردة - من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة: لبنى صبري، رسالة ماجستير، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، شعبة الفلسفة، علم الاجتماع وعلم النفس، ص ص١-٢٢.

٢٨. عفاف أحمد محمد التوم (٢٠١٦). العدالة الاجتماعية- منظور مقارن، السودان، مركز التنوير المعرفي، مجلة التنوير، ع١٦.

٢٩. عبد المعبود محمد عبد الرسول (٢٠١٥). إشكالية الهوية المكانية لسكان المناطق العشوائية: دراسة حالة لمنطقة الكيلو ٢ بمدينة الإسماعيلية، حوليات آداب عين شمس، مج٤٣، ص ص١٨١- ٢٢٤.

٣٠. همت بسيوني عبد العزيز (٢٠٢١). المكان وخطاب الاستبعاد الاجتماعي في الرواية المصرية– دراسة في علم اجتماع الأدب، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، م٢٥، ع٢٥، ص ص١٩٩-٢٤٥.

٣١. عبد الرحمن عزي (٢٠٠٨). عولمة المكان الرمزي، وتفكك العلاقة القيمية والتاريخية مع الأرض، في المنطقة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، م٣١، ع٣٥٢، ص ص١٤-٣٣.

٣٢. علي عبد الرازق جلبي (٢٠١٣). علم الاجتماع والتنمية المستدامة- المقومات والمؤشرات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٣٣. عمر الزعفوري (٢٠٠٩). الحركات الاجتماعية الحضرية في المجتمعات التابعة، المستقبل العربي، م٣٨، ع١، ص ص٢٣٣-٢٥٧.

٣٤. غادة عبد الباقي محمد (٢٠٢٢). تصور مقترح لتنمية الثقة الاجتماعية المتبادلة في ضوء نظرية روتنبرج، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ع٥٣، ص ص١٤٧-١٧٢.

٣٥. غنيم عثمان محمد، وماجدة أبو زنط (٢٠١٠). التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ص١-٣٣٧.

٣٦. محمد ياسر شبل الخواجة (٢٠٠٩). الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة في مصر– دراسة اجتماعية تحليلية، شؤون اجتماعية، م٢٦، ع ١٠١، ص ص١٤١-١٦٥.

٣٧. مروة حمدي رياض (٢٠١٣). مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في القرية المصرية - دراسة سوسيولوجية بقرية شبراهور بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ع٥٢، ص ص ١١٠٥-١١٧٠.

٣٨. نصر علي رحيم السيد (٢٠١٩). آليات المنظمات غير الحكومية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية بالمناطق العشوائية، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع ٦٢، ج٥، ص ص ٣٨٩-٤٣٩.

٣٩. هالة سعد مطراوى محمد (٢٠٢١). الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة لاتجاه المدن نحو الكوزموبوليتانية – القاهرة نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

٤٠. هاني خميس أحمد عبده (٢٠١٦). المدن المسيجة في المجتمع المصري خلال الألفية الجديدة بين النمو الحضري والمكانة الاجتماعية – دراسة سوسيولوجية"، المؤتمر السنوي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ١٢-١٤ مارس، ص ص٤٤١-٤٦٢.

٤١. هاني محمد بهاء الدين حجازي (٢٠٢١). القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر تحليل سوسيولوجي في ضوء الأهداف الإنمائية (SDGs)، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، م٣٢، ع٣٢ ، ص ص ١٣٤٧-١٤٧٦.

٤٢. هبة الله مصطفى محمد مصطفى (٢٠١٧). رأس المال الاجتماعي والتنمية، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، م٢٣، ع٤، ص ص ١٦٦-١٩١.

٤٣. هدى مجاهد (٢٠١٧). التماسك الاجتماعي- مفهوم مثير للجدل، المجلة الاجتماعية القومية، م٥٤,ع١، ص ص ٤١- ٦٧.

٤٤. هناء الجوهري (٢٠٠٦). دراسات تطبيقية في التنمية الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤٥. واثق جعفر كريم (٢٠٢٠). تنمية رأس المال البشرى وانعكاساته على الأمن الاجتماعي – دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم إنسانية، م٢٨، ع١٠، ص ص ٢٧٤-٢٧٢.

٤٦. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٤). إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م، ص ص١-١١٩. https: //docs.google.com/viewerng/viewer?url.

٤٧. وليد محمد عبد الحليم (٢٠١٨). دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي - بحث ميداني لدى عينة من الشباب بمدينة سوهاج، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، ع٤٧، جـ٢، ص ص ٢٧٩-٢٩٨.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

48. Abdelhamid, Hatem Touman (2005). Gated Communities: Physical Construction or Social Destruction Tool? L'institut D'urbanisme De Grenoble (I. U. G.), Université Pierre Mendes France, Grenoble, pp. 1-8.

49. Afify. Hatem (2017). Critical Study on Gated Communities in Egypt- Roles of Main Participants to Perform Design Determinants, The 1st International Conference: Towards A Better Quality of Life, pp1-10.

50. Ajibola. Mayowa , et al (2011). Impacts of Gated Communities On Residential Property Values: A Comparison of Onipetesi Estate and Its Neighbourhoods In Ikeja, Lagos State, Nigeria, Journal of Sustainable Development, Vol. 4, No. 2 , pp72-79.

51. Al Shawish. Ayla (2015). Evaluating the Impact of Gated Communities on the Physical and Social Fabric of Doha City", 12th International Postgraduate Research Conference, pp. 67-79.

52. Alkan-Gokler. Leyla (2017). Gated communities in Ankara: are they a Tool of Social Segregation?", International Journal of Housing Markets and Analysis, Vol. 10, No. 5, pp. 687-702.

53. Bayat. Asef (2009). Life as Politics, How ordinary people change the Middle East, Cairo, The American University Press, Second Edition , pp. 1-297.

54. Bayon. Maria & Saravi. Gonzalo (2013). The Cultural Dimensions of Urban Fragmentation: Segregation, Sociability, and Inequality in Mexico City", Latin American Perspectives, Vol. 40, No. 2 , PP. 35-52.

55. Boonjubun. Chaitawat (2019). Also the Urban Poor Live in Gated Communities: A Bangkok Case Study, Social Sciences, Vol. 8, No. 219, pp. 1-16.

56. Calma. Tom, et al (2011). What is social justice National, Unsw Probon Resources Center, pp. 1-26.

57. Carl. Noah & Billari. Francesco (2014). Generalized trust & intelligence in the united states, PLoS ONE, Vol. 9, No. 3, pp. 1-10.

58. Cook. Karen (2007). "Trust" in Ritzer, George, The Blackwell Encyclopedia of Sociology, USA, Blackwell Publishing Ltd, pp. 1-5658.

59. Corcoran, Mary P. (2012). Society, space and the public realm: beyond Gated Individualism, Irish Journal of Sociology, Vol. 20. 1, pp. 1–18.

60. Demir. Ahmet & Mukhlis. Mustafa (2017). ”an Evaluation of Gated Communities as A Product: An Empirical Study in Sulaimaniyah, Iraq”, Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, Vol. 12, Issue 3, pp. 63-84.

61. Earle. Timothy & Cvetkovich. George (1995). Social Trust -Toward a Cosmopolitan Society, 1st ed., Westport, Praeger Publishers, pp. 20-28.

62. Elhadary. Yasin &Ali. Shereen (2017). A New Trend in Urban Housing: Gated Communities in Khartoum, Sudan, American Journal of Sociological Research, Vol. 7, No. 1, pp. 45-55.

63. Evans. Peter & Sewell. William (2013). Neoliberalism, Policy Regimes, International Regimes, and Social Effects.” In book: Social Resilience in the Neoliberal Era, edited by Peter A. Hall and Michele Lamont, New York, Cambridge University Press, pp. 33-68.

64. Ghonimi. Islam et al (2010). Understanding and Formulating Gated Communities Inside Gcr' New Towns Urban Fabric, 46th ISOCARP Congress, pp. 1-32.

65. Glasze. Georg et al (2011). Gated Communities-Perspectives on Privatized Spaces: Review Essay, International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 35, No. 1, pp. 207–211.

66. Goix. Renaud & Vesselinov. Elena (2014). Inequality Shaping Processes and Gated Communities in US Western Metropolitan Areas, Urban Studies, Vol. 52, No. 4, pp. 619-638.

67. Govier. Trudy (1998). Dilemma of Trust, Canda, Carleton University Press McGill- Queen, S University Press, PP. 1-15.

68. Jimmy. Eunice et al (2019). Spatial Patterns of Residential Fragmentation and Quality of Life in Nairobi City, Kenya, Applied Research in Quality of Life, pp. 1-25.

69. Klaufus. Christien et al (2017). All-Inclusiveness versus Exclusion: Urban Project Development in Latin America and Africa", Sustainability Journal, Vol. 9, No. 2038, pp. 1-15.

70. Laguna. Jason (2014). Institutional Politics, Power Constellations, and Urban Social Sustainability: A Comparative-Historical Analysis, PhD thesis, Florida State University, College of Social Sciences and Public Policy, department of Sociology.

71. Littig. Beate & Griessler. Erich (2005). Social sustainability: a catchword between political pragmatism and social theory, International Journal of Sustainable Development, Vol. 8, Nos. 1/2, pp. 1-24.

72. Ly, Anh & Cope, Michael (2023). New Conceptual Model of Social Sustainability: Review from Past Concepts and Ideas, International Journal of Environmental Research and Public Health, pp. 1-20.

73. Marafi. Safaa (2011). The Neoliberal Dream of Segregation Rethinking Gated Communities in Greater Cairo -A Case Study Al-Rehab City Gated Community, Master thesis, The American University in Cairo, School of Humanities and Social Sciences, The Department of Sociology, Anthropology, Psychology & Egyptology.

74. Mckenzie, Stephen (2004) Social Sustainability: Towards Some Definitons, Hawke Research Institute, Working, Paper Series, No. 27, pp. 1-29.

75. Mensah, Justice (2019). Sustainable Development: Meaning, History, Principles, Pillars, and Implications for Humanaction: Literature review", Cogent Social Sciences, Vol. 5, No. 1, pp. 1-21.

76. Mohd. Thuraiya et al. (2015). The Impact of Gated and Guarded Development Concept from the Social Aspect - Non-Resident Perspective, Procedia - Social and Behavioral Sciences, pp. 567-574.

77. Muiga. Juliet & Rukwaro. Robert (2016). Satisfaction of Residents with Gated Community Lifestyle: The Case of Nairobi County; Kenya, International Journal of Humanities, Arts, Medicine and Sciences, Vol. 4, Issue12, pp. 85-104.

78. Neckel. Sighard (2017). The Sustainability Society: A Sociological Perspective, Culture, Practice & Europeanization, Vol. 2, No. 2, pp. 46 - 52.

79. Noorloos. Femke & Kloosterboer. Marjan (2018)Africa's New Cities: The Contested Future of Urbanization, Urban Studies, Vol. 55, No. 6, pp. 1223-1241.

80. Olajide. Sunday Emmanuel & Diah. Mohd Lizam (2016). Gated Communities and Property Fencing: A Response to Residential Neighbourhood Crime, British Journal of Education, Society & Behavioural Science, Vol. 13, No. 3, pp. 1-9.

81. Opielka. Michael (2017). Sociology of Social Sustainability on the Idea of the Internalization Society, Culture, Practice and European Policy, Vol. 2, No. 2, pp. 4 - 19.

82. Opielka. Michael (2022). The Concept of Social Sustainability and its Challenges for the Sociology of Social Policy, Sozialpolitik. Ch, Vol. 1, pp. 1-18.

83. Polanska. Dominika V. (2010). Gated Communities and the Construction of Social Class Markers in Postsocialist Societies: The Case of Poland ", Space and Culture, Vol. 13, No. 4, pp. 421-435.

84. Polanska, Dominika Vergara (2013). Gated Housing as a Reflection of Public-Private Divide: on the Popularity of Gated Communities in Poland, Polish Sociological Review, No. 181, PP. 87-102.

85. Ruiu. Maria (2014). Differences between Cohousing and Gated Communities. A Literature Review, Sociological Inquiry, Vol. 84, No. 2, pp. 316–335.

86. Smiley. Kevin & Emerson. Michael (2020). A spirit of urban capitalism: market Cities, People Cities, and Cultural Justifications, " Urban Research & Practice, Taylor & Francis Journals, Vol. 13, No. 3, pp. 330-347.

87. Tanulku, Basak (2016). Gated communities as spatial manifestations of moral differentiation and competition: an example from Istanbul, Turkey, Journal of Cultural Geography, Vol. 33, No. 3, pp. 1-29.

88. Tanulku, Basak (2018). The formation and perception of safety, danger and insecurity inside gated communities: two cases from Istanbul, Turkey, Journal of Housing and the Built Environment, Issue1, Vol. 33, pp. 151-173.

89. Tedong. Peter et al. (2017). Planning Implications of Guarded Neighborhoods in Malaysia", Community Development Journal, Vol. 52, Issue4, pp. 558–572.

90. Wang. Yu et al. (2018). Gated Neighborhoods, Privatized Amenities and Fragmented Society: Evidence from Residential Experience and Implications for Urban Planning", Sustainability Journal, Vol. 10, No. 11, pp. 1-20.

91. Youssef. Karim (2015). Positive (?) Social Consequences of Gating, Vol. 2, Issue1, pp. 1-10.